مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٤٥

الأربعاء، ٥ آذار/مارس ١٩٩٧، الساعة ١٥/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فلوسفيتش	....	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	....	السيد لافروف
	البرتغال	....	السيد سواريس
	جمهورية كوريا	....	السيد بارك
	السويد	....	السيد أوسفلد
	شيلي	....	السيد سومافيا
	الصين	....	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	....	السيد كابرال
	فرنسا	....	السيد لادسو
	كوستاريكا	....	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	....	السيد ماهوغو
	مصر	....	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	......	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	....	السيد رتشاردسون
	اليابان	....	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

97-85189
9685189

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، الأردن، اسرائيل، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، السودان، عمان، قطر، كندا، كوبا، كولومبيا، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، النرويج، هولندا، اليمن يطلبون فيها دعوتهم الى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المعتادة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بيليغ (اسرائيل) مقعدا الى طاولة المجلس، وقام السيد تبريلا (الأرجنتين) والسيد أبو نعمة (الأردن) والسيد فرهدي (أفغانستان) والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) والسيد وسنومورتي (اندونيسيا) والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد كمال (باكستان) والسيد بوعلاي (البحرين) والسيد أموريم (البرازيل) والسيد شودري (بنغلاديش) والسيد سليم (تركيا) والسيد عبد الله (تونس) والسيد باعلي (الجزائر) والسيد وهبى (الجمهورية العربية السورية) والسيد عروة (السودان) والسيد الخصيبي (عمان) والسيد الخليفة (قطر) والسيد كارسغارد (كندا) والسيد نونيز سوسكويرا (كوبا) والسيد غراسيا (كولومبيا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد مبارك (لبنان) والسيد هاشمي (ماليزيا) والسيد السنوسي (المغرب) والسيد الأحمد (المملكة العربية السعودية) والسيد بيورن ليان (النرويج) والسيد بيرتلنغ (هولندا) والسيد الأشطل (اليمن) بشغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، وسوف تصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1997/194 ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب الى المجلس أن يدعو، وفقا لممارساته السابقة، الدكتور ناصر القدوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة الى الاشتراك في المناقشة الحالية في مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس."

وأعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة الى الاشتراك في المناقشة الحالية وفقا للنظام الداخلي والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نصها كالآتي:

"بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب أن أدعى الى الاشتراك في المناقشة حول الحالة في الأراضي العربية المحتلة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

وفي مناسبات سابقة، وجه مجلس الأمن الدعوة الى ممثلي هيئات الأمم المتحدة الأخرى بصدد النظر في مسائل مدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسة السابقة في هذا الصدد، اقترح أن يوجه المجلس دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، الى سعادة السيد إبرا ديغوين كا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة، نصها كالآتي:

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن أن يوجه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى سعادة السفير إنجين أ. أنساي المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، خلال مناقشة المجلس للبند المعنون "الحالة في الأراضي العربية المحتلة"."

وستصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحمل الرمز S/1997/196. وما لم أسمع اعتراضا، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ الى السيد إنجين أ. أنساي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة، بناء على طلب مصر، بموجب المادة ٢ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين التاليتين. S/1997/149 و S/1997/157، وهما الرسالتان المؤرختان ٢١ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧، على التوالي، الموجهتان الى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1997/165، وهي رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1997/172، وهي رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والوثيقة S/1997/175، وهي رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1997/177، وهي رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1997/181، وهي رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة يحيل بها نص الإعلان الصادر عن الرئاسة باسم الاتحاد الأوروبي بشأن قرار الحكومة الإسرائيلية الموافقة على خطط البناء في منطقة هار حوما/جبل أبو غنيم؛ والوثيقة S/1997/182 وهي رسالتان متماثلتان مؤرختان ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهتان الى الأمين العام والى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول هو ممثل فلسطين. أدعوه لشغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين): اسمح لي أولا سيدي الرئيس أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لهذا المجلس الموقر خلال هذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق في أعمالكم. وأسمح لي كذلك أن أتقدم بالشكر لسلفكم سعادة السفير المندوب الدائم لكينيا على جهوده القيمة وبشكل خاص جهوده في مجال الموضوع قيد البحث أمام المجلس اليوم. أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرنا العميق لكافة أعضاء مجلس الأمن الموقر وبشكل خاص لسعادة السفير المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية على الاجتماع القيم الذي عقد صباح اليوم مع الرئيس ياسر عرفات.

لقد قامت حكومة اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، يوم ٢٦ شباط/فبراير الماضي، باتخاذ قرار ببناء مستعمرة جديدة في منطقة جبل أبو غنيم في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقع هذه المنطقة ضمن الأراضي التي كانت اسرائيل قد أعلنت ضمها واعتبرتها جزءا من حدود البلدية الموسعة لمدينة القدس وذلك بشكل غير قانوني وفي انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن القرار الاسرائيلي يقضي ببناء ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية على مساحة ٨٥٠ ١ دونما تمت مصادرتها عامي ١٩٩١و ١٩٩٢. وسوف يؤدي الى جلب حوالي ٠٠٠ ٢٥ مستعمر اسرائيلي جديد. وستقوم هذه المستعمرة بعزل أحياء القدس العربية عن جنوب الضفة الغربية حيث تستكمل مخططا اسرائيليا قديما لبناء عدة مستعمرات حول هذه الأحياء لعزلها عن عموم الضفة الغربية وتثبيت حقائق جديدة على الأرض. لقد اتخذت حكومة اسرائيل هذا القرار بالرغم من جهود الجانب الفلسطيني في هذا المجال. وبالرغم من مواقف

ونصائح العديد من أصدقائها، وفي تحد صارخ لموقف مجلسكم الموقر الذي حاول بالفعل منع اتخاذ هذا القرار وتجنب المخاطر الجسيمة المترتبة عليه.

ويأتي هـذا الإجـراء الاسرائيلي بعد سلسلة من الاجراءات والتدابير الاسرائيلية المتعلقة بالقدس والتي تشكل سياسة واضحة تستهـدف الاستمـرار في تهويد مدينة القـدس وتغييـر مركزها القانوني وتركيبها الديمغرافي، حيث قامت اسرائيل بتدمير مبنى عائد لجمعية برج اللقلق، داخل سور مدينة القدس القديمة في مجاولـة لإحيـاء مخطـط للاستيطان في ذلك المكان المقدس. وقد أثرنا ذلك في رسالة موجهة الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ وهي واردة في الوثيقة S/1996/699. كما قامت سلطات اسرائيل بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بفتح النفق المعروف في محيط الحرم الشريف بهدف إحداث مزيد من التغييرات على طابع المدينة. وفي هذا المجـال، فـإن اسرائيل رفضت الامتثال كالعادة لقرار مجلسكـم الموقر ١٠٧٣ (١٩٩٦)، الذي دعا في الفقـرة الأولى من المنطوق الى "الوقف الفوري والتراجع عن جميع الأعمال التي أدت الى تفاقم الحالة والتي لها تأثيرات سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط" (القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦)، الفقرة ١). وما زال هذا القرار لم ينفذ.

كما أعلنت السلطات الاسرائيلية في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أنها بصدد تنفيذ خطة لبناء مستعمرة تضم ١٣٢ وحدة سكنية لمستوطنين يهود في قلب مدينة القدس الشرقية المحتلة. وإذا ما نفذت هذه الخطة، فإن هذه المستعمرة الجديدة سوف تكون داخل حـدود البلدية الأصلية والمعترف بها للقدس الشرقيـة وفي وسط الحي العربي المزدحم في رأس العمود، وسوف تكون مطلة أيضا على الحرم الشريف والمسجد الأقصى.

وتستمر السلطات الاسرائيلية في محاولاتها لحرمان فلسطينيي القدس من حقهم الطبيعي والموروث في العيش في مدينتهم كما عاش أجدادهم قبلهم، وقد اعتبرتهم "أجانب" ولجأت الى كافة أنواع الحيل والتدابير غير الشرعية لتسلبهم مما يسمى بـ "حقوق الاقامة" بما في ذلك على سبيل المثال محاولاتها تطبيق ذلك على من أقام مؤقتا خارج القدس أو من اكتسب جنسية ثانية.

وتقوم اسرائيل أيضا ومنذ فترة طويلة بفصل القدس الشرقية عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة وإغلاقها فـي وجـه شعبنا الفلسطيني بالرغم من كونها المركز الاقتصادي والثقافي والديني له، الأمر الذي يشكل محاولة اسرائيلية أخرى لفرض الأمر الواقع بالنسبة للقدس ويعد انتهاكا صارخا لحقوق الشعب الفلسطيني وتحديا سافرا لإرادة المجتمع الدولي.

إن كـل ما سبـق ينتهك بشكـل صارخ العديد من قرارات مجلس الأمن حول قضية القدس وهي قضية ذات أهمية مركزية للشعب الفلسطيني والأمـة العربيـة والإسلامية، فالقدس هي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفيـن، وهي ذات أهمية فائقة لمعتنقي الأديان السماوية الثلاثة وللمجتمع الدولي بأسره. لقد نصت قرارات المجلـس ومن بينها ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٧١ (١٩٦٠) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠)، بوضـوح وجـلاء على أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل بهدف تغيير المركز القانوني والتركيب الديمغرافي للمدينة هي لاغية وباطلة وليست لها أية قيمة قانونية. كما طالبت هذه القرارات اسرائيل بأن تمتنع عن كافة هذه التدابير والإجراءات. إن المجتمع الدولي وقد أعلن رفضه بشكل قاطع للمواقف الاسرائيلية حول القدس قد أكد دائما أن القدس الشرقية هي جـزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بل ولم يعترف أبدا بالسيادة الاسرائيلية على القدس الغربية. إننا نطالب المجتمع الدولي بحماية إرادته وبإيقاف اسرائيل عـن الاستمـرار فـي تجاهـل هذه الإرادة والإمعان في انتهاك القانون الدولي.

إن الانتهاكـات الاسرائيلية التي تجري في القدس تأتي على خلفية قيـام الحكومـة الاسرائيلية الحالية باستئناف حملة الاستعمار الاستيطانـي فـي الأراضي الفلسطينية المحتلة. واتخذت العديد من القـرارات والاجراءات التي نتج عنها بناء فعلي في العديـد من الأماكن. وقد نبهنا لهذا الأمر وللخطورة البالغة الناتجة عنه في عدة مذكرات تم توجيهها الى مجلسكم الموقـر. ومرة أخرى فإن هذه السياسة الاسرائيلية العامة التي أكدتها الخطوط التوجيهية للحكومة الاسرائيلية الحالية تنتهك بشكل خطير اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي أكد مجلسكم الموقر في العديد من قراراته وبشكل محدد في ٢٤ قرارا انطباقها على كافة الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. كما أنها تنتهك بشكل

خطير قرارات مجلس الأمن حول موضوع المستعمرات تحديدا والتي من بينها قرارا ٤٤٦ و ٤٥٢ لعام ١٩٧٩ وقرار ٤٦٥ لعام ١٩٨٠. إننا نؤكد من جديد على عدم شرعية المستعمرات ونرفض أي محاولة للحكومة الاسرائيلية للتمييز بين قديمها وجديدها ونرفض كذلك كل ما يترافق مع أي بناء جديد من قيام اسرائيل بمصادرة المزيد من الأراضي واقامة الطرق الالتفافية وسرقة المياه واستغلال مواردنا الطبيعية.

لقد أدى التغيير التاريخي الذي حدث بتوقيع إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ والاتفاق المؤقت حول الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥ بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الى تطورات ايجابية في منطقة الشرق الأوسط حتى بدأت ثمار السلام تلوح في الأفق لشعوب المنطقة خاصة ولشعوب العالم بشكل عام. بيد أن الحكومة الاسرائيلية الحالية وللأسف الشديد بدأت اتباع سياسات تتنافى مع روح ومنهجية عملية السلام، وبدأت كذلك اتخاذ قرارات وتدابير تعتبر انتهاكا جسيما لتلك الاتفاقيات. إن هذه السياسات والتدابير والقرارات الاسرائيلية تستهدف الاستمرار في تغيير واقع مدينة القدس، وكذلك استئناف حملة الاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة. لقد تم الاتفاق في إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ على أن قضية القدس ومسألة المستعمرات، بين أمور أخرى، سوف يتم التفاوض حولها في المرحلة النهائية ولا حاجة الى القول إن ذلك يلزم كافة الأطراف بعدم خلق أية حقائق جديدة على الأرض من شأنها أن تحبط المفاوضات وتجعلها عديمة الفائدة. إن هذه السياسات والتدابير الاسرائيلية لا يمكن أن تستمر إذا ما أريد لعملية السلام أن تستمر وأن تنجح، فهذه السياسات والتدابير كفيلة بنسف هذه العملية وبتدميرها.

إن على الحكومة الاسرائيلية أن تفهم أنه لا يمكن العودة الى عقلية المحتل وممارساته دون أن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة. وعليها أن تفهم أنه لا يمكن الاستمرار في استعمار الأرض والاستيلاء عليها مع الاستمرار في عملية السلام في نفس الوقت، وعليها أن تفهم أيضا أنه من غير الممكن الاستيلاء على مدينة القدس وإدعاء ملكيتها الخالصة، مع وجود واستمرار علاقات سلام طبيعية مع جيرانها بل ومع العالم أجمع. إن مدينة القدس لا تقبل الملكية الخالصة وإنه لن يكون هناك سلام في المنطقة إلا بعودة الحقوق الفلسطينية والعربية في المدينة المقدسة.

لقد أنهت الجمعية العامة مؤخرا أعمال دورتها الحادية والخمسين بموقف واضح وجلي حول كافة الأمور المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الموقف من المستعمرات ومن القدس. لقد اعتمدت الجمعية العامة ١٩ قرارا فلسطينيا بأغلبية ساحقة وهي تعكس بصدق موقف المجتمع الدولي المعتمد بشكل ديمقراطي. ونحن نعتقد بأنه يتعين على كافة الأطراف إبداء الاحترام اللازم لإرادة المجتمع الدولي التي مثلتها قرارات الجمعية العامة. ونعتقد أيضا أن مجلسكم الموقر يجب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار.

إن على اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أن تمتنع عن بناء مستعمرة في جبل أبو غنيم، وأن توقف تماما أية نشاطات استيطانية وأية مصادرات للأراضي وأية اجراءات أخرى من شأنها تغيير الواقع القائم وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة. ونحن نؤمن أنه ينبغي على مجلس الأمن التدخل واتخاذ الاجراءات اللازمة في قرار واضح وذلك لضمان الاحترام لقراراته ذات الصلة وللقانون الدولي ولإنقاذ عملية السلام. وهي جميعها أهداف تدخل في صلب عمل المجلس من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. لقد قام مجلس الأمن ووفقا لواجباته ومسؤولياته ومنذ بداية عملية السلام في الشرق الأوسط بالتدخل عدة مرات لحماية هذه العملية وتدعيمها في دعم واضح لراعيي عملية السلام، وإننا نقدر للمجلس ذلك ونأمل أن يتمكن من القيام بهذا الدور مرة أخرى. ونتطلع جميعا الى اقامة السلام الدائم والعادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط يوم سوف نكف جميعا عن الحضور الى مجلسكم الموقر لمناقشة هذا الموضوع والمطالبة باجراءات معينة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم عن فلسطين على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد بيلغ (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير ماهوغو، ممثل كينيا، على الطريقة المقتدرة جدا التي أدار بها أعمال المجلس.

إن القدس عاصمة لدولة اسرائيل منذ انبعاثها في سنة ١٩٤٨، وهي مقر الحكم اليهودي منذ اقامة داوود بصفته مركزا للحياة الوطنية اليهودية قبل حوالي ٣٠٠٠

سنة. إن مركزية القدس بالنسبة الى اليهودية تتجاوز الحدود الجغرافية. يتجه اليهود، ثلاث مرات في اليوم، في صلاتهم في العالم صوب القدس. وطوال ثلاثة آلاف سنة، ركزت أفكار وآمال وصلوات كل الشعب اليهودي على القدس. وفي الحقيقة أن الكتاب المقدس يذكر اسم القدس ٦٥٧ مرة.

والقدس مدينة تتألف من جماعات دينية مختلفة كثيرة. وهي مصدر الإلهام للمسيحيين والمسلمين في العالم.

وأنا من أبناء القدس. وأنتمي الى الجيل الذي يذكر القدس المجزأة التي كانت موجودة قبل ١٩٦٧. وأذكر الأسوار وأذكر الأسلاك الشائكة التي قسمت مدينتي. ومنذ ١٩٦٧ أنا أفخر بالقول إن القدس أعيد توحيدها. إنها مدينة مفتوحة حيث تتاح حرية العبادة لجميع الأديان.

إن القدس هي اليوم أكبر مدينة في إسرائيل، ويبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٥٧٢ نسمة. ويوجد بينهم ٩٠٠ ٤١١ نسمة أو ٧١,٢ في المائة من اليهود و ٩٠٠ ١٦٦ نسمة أو ٢٨,٢ في المائة من غير اليهود. ومنذ عام ١٩٨٤، ازداد عدد سكان القدس ٣٠ في المائة وتبيِّن التقديرات أن عدد سكان القدس سيتجاوز ٠٠٠ ٦٥٠ نسمة بحلول عام ٢٠٠٠.

والقدس مدينة حية نابضة يتداخل فيها القديم والجديد وتتلاقى فيها العوالم الحديثة والتقليدية. والقدس، مثل أي مدينة حديثة أخرى، لها احتياجاتها المحددة من التنمية والتحديث والخدمات البلدية التي يجب أن تشمل جميع مواطنيها.

وفي يوم ٢٦ شباط/فبراير من هذا العام، وافقت حكومة إسرائيل بالإجماع على تشييد مبانٍ في هار حوما وفي عشرة أحياء في جميع أنحاء القدس معظم سكانها من العرب. والحي الجديد في هار حوما سيتألف في النهاية من ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية؛ وسيُبنى ٥٠٠ ٢ منها خلال المرحلة الأولى من البناء. وسيقام الحي في منطقة غير مأهولة بالسكان في جنوبي القدس، داخل الحدود البلدية للمدينة. وإن خمسة وسبعين في المائة من الأراضي المطلوبة لمشروع هار حوما مملوكة لأفراد من اليهود.

وهذا المشروع جزء أساسي من خطة بلدية شاملة هدفها إنشاء ٠٠٠ ٢٠ وحدة سكنية جديدة لليهود المقيمين في المدينة و ٥٠٠ ٨ وحدة سكنية جديدة للعرب المقيمين في المدينة - وهي نسبة تطابق نسبة السكان اليهود إلى السكان العرب في المدينة. ومع بناء هار حوما، سيبدأ العمل ببناء الهيكل الأساسي لإنشاء ٣٠٠٠ وحدة سكنية في عشرة أحياء في المدينة غالبية سكانها من العرب. وهذه المباني سيتم تشييدها في بيت صفافا، وعرب السواخرة، وجبل المكبِّر، وسلوان، ورأس العمود، وأبو طور، والطور، والعيسوية، وأسواني، والشيخ.

والهدف من هذا المشروع الشامل هو التخفيف من حدة النقص في الإسكان الذي يعاني منه المقيمون اليهود والعرب في القدس على حد سواء. واسمحوا لي بأن أقتبس ما يلي مما قاله رئيس وزراء إسرائيل، السيد بنيامين نتانياهو،

"نحن ملتزمون بالعرب المقيمين في القدس مثلما نحن ملتزمون باليهود المقيمين فيها. فهم أيضا بحاجة إلى السكن، وسنبني مكيفين خططنا البنائية مع احتياجات هاتين الفئتين من السكان."

والمؤسف أن بعض المتكلمين لا يميزون بين مسألة القدس وأحيائها ومسألة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتعين التفاوض بشأن كلتا هاتين المسألتين على حدة في سياق مفاوضات المركز الدائم.

إن السنوات المقبلة ستكون سنوات حاسمة لعملية السلام العربية - الإسرائيلية. فخلال هذا الوقت، يتعين على المجتمع الدولي أن يتحلى بضبط النفس، والتفهم، والثقة بتصميم إسرائيل وجيرانها على المضي قدما بعملية السلام. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتفادى المجتمع الدولي الإضرار بالمفاوضات الحساسة عن طريق تحديد نتائجها مسبقا والحكم عليها.

وإنني آسف لأن يرى مجلس الأمن مرة أخرى أن من الملائم له أن يناقش مسائل خلافية بين إسرائيل والفلسطينيين. ونداء منظمة التحرير الفلسطينية نفسه إلى مجلس الأمن يتناقض مع اتفاقها الصريح على تسوية جميع المسائل الخلافية عن طريق المفاوضات. وهذا الالتزام ذكره رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في رسالته الموجهة إلى رئيس وزراء إسرائيل

الراحل، إسحق رابين، والمؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولقد كتب الرئيس عرفات ما يلي:

"إن منظمة التحرير الفلسطينية تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبإيجاد حل سلمي للصراع بين الجانبين، وتعلن أن جميع المسائل المعلقة المتصلة بالمركز الدائم ستُحل عن طريق المفاوضات."

وهذا الالتزام تأكد مجددا في كل من إعلان المبادئ الصادر يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وفي الاتفاق المؤقت المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ويحيلان المسائل الخلافية إلى آليات التنسيق والتعاون والتوفيق المناسبة بين الطرفين دون تدخل أطراف خارجية.

وتحرز إسرائيل والفلسطينيون حاليا تقدما في عملية التفاوض والمصالحة. وعملية السلام المرتكزة على مبدأ المعاملة بالمثل نجحت حتى الآن في إيجاد أسلوب عمل جديد بين شعبينا. وإن آخر تجسيد لهذه العملية تمثل في بروتوكول الخليل ووضع جداول زمنية لاستئناف المفاوضات بشأن المركز الدائم وإعادة انتشار قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وفي الاتفاقات المبرمة بين الطرفين، وافقت إسرائيل والفلسطينيون على أن سلطات الحكم الذاتي الفلسطينية لا تملك أية سلطة في القدس أو تتحمل مسؤولية عنها. ووفقا لذلك، لا يتعين أن تقوم مكاتبها ومؤسساتها إلا في تلك المناطق التي تتمتع فيها سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية بسلطة إقليمية - أي خارج القدس. وتم الاتفاق صراحة على أن تشمل سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية الضفة الغربية وغزة، باستثناء المسائل التي يتعين مناقشتها في مفاوضات المركز الدائم، بما في ذلك القدس.

وفي الموافقة على أن مسألة القدس هي جزء من مفاوضات المركز الدائم، اعترف الطرفان بأن القدس مسألة منفصلة لا تشكل جزءا من الترتيب المتفق عليه لإعادة الانتشار ونقل السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة. والحياة في القدس، وكل ما يستتبعه هذا الأمر، ما زالت إلى جانب بقاء مركز المدينة دون تغيير ما لم يتخذ أي قرار مخالف لذلك في المفاوضات المتعلقة بالمركز الدائم.

ولذلك، فإن الموافقة على خطط بناء داخل القدس، أو تنفيذ أي عمل بناء، لا تشكل تغيرا في مركز القدس؛ ولا تُحدث حالة يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على المفاوضات المتعلقة بالمركز الدائم. وفي أية حال، فإن الاتفاقات القائمة لا تمنح الفلسطينيين أي مكانة فيما يتعلق بأي إجراءات تُتخذ في القدس، وإسرائيل غير ملزمة بالتنسيق معهم أو بالتشاور معهم بشأن أي إجراءات تتخذها.

والقدس تشهد حاليا فورة لا مثيل لها من التخطيط والتنمية، تلبية لاحتياجات جميع المقيمين في المدينة. وحكومة إسرائيل ملتزمة بمواصلة التنمية والنمو في القدس لمصلحة جميع المقيمين فيها.

وقد جاء في سفر زكريا ما يلي:

"هكذا قال الرب: قد رجعتُ إلى صهيون وأسكن في وسط أورشليم وسيجلس بعدُ الشيوخ والشيخات في أسواق أورشليم وتمتلئ أسواق المدينة من الصبيان والبنات لاعبين في أسواقها." (الكتاب المقدس، زكريا ٨:٣-٥)

فلنحول هذه النبوءة إلى واقع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد العربي (مصر): يسعدني أن أبدأ بياني اليوم بتقديمي إليكم خالص التهنئة على توليكم مهام الرئاسة. وإنني على ثقة تامة بأن أعمال المجلس سوف تدار بمهارة وكفاءة فائقة. كما يسعدني أن أتقدم الى السفير ماهوغو، المندوب الدائم لكينيا، بجزيل التقدير على كل ما أنجزه خلال الشهر الماضي.

يتناول مجلس الأمن اليوم موضوعا هاما للغاية بالنسبة لمستقبل السلام في الشرق الأوسط. فموضوع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يمثل أكثر القضايا تعقيدا في النزاع العربي الإسرائيلي. ويزداد الأمر تعقيدا ويزداد الأمر حساسية إذا ما تعلق هذا النشاط الاستيطاني بمدينة القدس الشريف. فهي مدينة تتمتع بمركز خاص، بمركز فريد من الناحية السياسية، فضلا عما تمثله من تراث روحي لمعتنقي الأديان السماوية

الثلاثـــة، وما يرتبط بها من مشاعر دينية عميقة في العالمين العربي والإسلامي بوجه خاص.

إن تناول القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في ٢٦ شباط/فبراير ببناء وحدات سكنية في منطقة جبل أبو غنيم ينبغي أن يتم في إطار القرارات والمبادئ التي سبق أن اتخذها المجلس. ويود وفد مصر في هذا الصدد أن يستعيد الى الأذهان جلسة مجلس الأمن التي عقدت ١٢أيار/مايو ١٩٩٥والتي نظر خلالها المجلس في مصادرة اسرائيل لأراض عربية في القدس الشرقية، وهي أراض ملاصقة لتلك التي اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها منذ أيام ببناء الوحدات السكنية عليها. وبينما نجد أن الحكومة الإسرائيلية السابقة قد استجابت لإرادة المجتمع الدولي - حرصا منها على عملية السلام - ولم تمض قدما في تنفيذ ما كانت قد اعتزمته من مصادرة تلك الأراضي، نجد، وللأسف الشديد، أن الحكومة الحالية لم تتردد في اتخاذ قرار المصادرة، غير آبهة بانعكاسات هذا القرار على عملية السلام.

لقد تصدى المجتمع الدولـــي ممثلا في أجهزة الأمم المتحدة أكثر مـــن مـــرة وبشكـــل حاسم للإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف ضم مدينة القدس الشرقية، سواء أكان ذلك بمحاولة تغيير المركز القانوني للمدينة أو بتغيير تركيبتها السكانية أو طبيعتها الجغرافية. وهذه المحاولات لا ينبغـــــي أن تحجب عنا الحقائق التالية: الحقيقة الأولى، أن مدينة القدس الشرقية مثلها في ذلك مثل بقية أراضي ومدن الضفـــة الغربية وقطاع غزة، وهي جزء لا يتجزأ منها، هي أراض استولت عليهـــا إسرائيـــل بالقوة في حرب ١٩٦٧. ومثل هذا الاحتلال لا يكتسب أي شرعية بمرور الوقـــت. وأحكام القانون الدولي تقضي بأن الأراضي التي احتلت بالقوة يجب الجلاء عنها. وعلى المجتمع الدولي عدم الاعتراف بهذا الاحتلال، وهو التطبيق الأمين للمبدأ المعروف في أحكام القانون الدولي بمذهب ستيمسن الذي أرست الولايات المتحدة قواعده منذ أكثر من ستين عاما.

الحقيقة الثانية، أن تلك الأراضي العربية، بما فيها القدس الشرقية، تنطبق عليها قواعد اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، كما تنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشـــأن حمايـــة الأشخاص المدنيين وقت الحرب، وهو ما أكدته الجمعية العامة في جميع قراراتها ذات الصلة وآخرها القرار الصادر عـــن انطباق اتفاقية جنيف علـــى الأراضي العربية المحتلة والذي صدر خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، وهو الأمر الذي يفرض على اسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، عدم إجراء أي تغيير على تلك الأراضي.

والحقيقة الثالثة، أن مجلس الأمن سبق أن أصدر سلسلة طويلة من القرارات. وقد أشار ممثل فلسطين اليـــوم الـــى هـذه القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠). وجميـــع هـــــذه القرارات تطالب اسرائيل باحترام التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. ولعل أهم تلك القرارات القرار رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) والذي ينص على:

"أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت أو تتوخى تغيير طابع ومركـــز مدينة القدس الشريف، وبخاصة القانون الأساسي المتعلق بالقـــدس الذي سُن مؤخـــرا باطلـــة ولاغية ويجب نقضها فورا". (القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الفقرة ٣)

إن احترام قرارات مجلس الأمن السابق صدورها بشأن القدس يمثل أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن الاستهانة بموقف المجتمع الدولي إزاء مثل هذه القضية الحساسة من شأنه أن يجهض السلام وأن يضع نهاية مؤلمة لعملية السلام، تلك العملية التي بذلت أطراف عديدة، بما فيها قطاعات واسعة من الشعب الإسرائيلي، جهدا كبيرا لبدئها واستمرارها ودعمها للتوصل الى الإنجازات الملموسة التي نشاهدها اليوم.

ولا شك أن سكوت المجلس عن مثل تلك الإجراءات يطرح تساؤلات لا يمكن تفهمها حول مصداقية القواعد والمعايير التي يطبقها المجلس في التعامل مع مختلف القضايا.

الحقيقة الرابعة، أن الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها اسرائيل مع السلطة الوطنية الفلسطينية والبروتوكولات التنفيذية لها تلزم الطرفين بعدم الإقدام على أية إجراءات تجهض أو تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات التي ستجري بشأن موضوعات الوضع النهائي والتي تشمل، كما نعلم، القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية. وهناك نص صريح لا خلاف عليه فـــي

هذا الشأن ورد في الفصل الخامس من الاتفاق الانتقالي الذي وقعه الجانبان، الإسرائيلي والفلسطيني، في واشنطون في أيلول/سبتمبر.

(تكلم بالانكليزية)

"Neither side shall initiate or take any step that will change the status of the West Bank and the Gaza Strip pending the outcome of the permanent status megotiations".

"لا يبدأ أي من الجانبين ولا يتخذ أي خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة ريثما تظهر نتيجة المفاوضات على الوضع الدائم". (المادة ٣١، الفقرة ٧)

(واصل الكلمة بالعربية)

إن هذا النص القاطع الصريح يمثل قيدا قبلته اسرائيل على نفسها. وعليها أن تلتزم به. وهذا القيد يمنع اسرائيل من إجراء أي تغيير في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

إن مبدأ احترام الالتزامات التعاقدية الدولية، هو الركيزة التي يقوم عليها النظام الدولي المعاصر. وإن احترام هذا المبدأ يقضي، كما جاء في المادة السادسة والعشرين من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وأقتبس مرة أخرى

(تكلم بالانكليزية)

"إن كل معاهدة سارية المفعول ملزمة لجميع الأطراف فيها، ويجب أن تنفذها الأطراف بنية حسنة". (سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١١٥٥)

إذن يجب على الجميع، بما في ذلك مجلس الأمن، أخذ هذا الموضوع بالذات في الاعتبار. وإن أي مساس بهذا المبدأ العام أو مخالفة له في أي بقعة من العالم وبالنسبة لأي نزاع سيترتب عليه فقدان مصداقية الطرف الذي أقدم على المخالفة من جهة، كما يترتب عليه فتح ثغرات تؤدي إلى تقويض النظام الدولي المعاصر.

وبالتالي فإن مجلس الأمن، بحكم مسؤولياته طبقا للميثاق، مطالب اليوم بالتصدي لأي محاولة للتحلل من الالتزامات الدولية، خاصة إذا كانت مثل هذه المحاولة لها تأثير مباشر على المحافظة على السلم العالمي.

من الضروري أن تتوقف إسرائيل عن سياسة بناء المستوطنات. فإن تمادي إسرائيل، بالإضافة إلى المخالفة الدائمة لأحكام القانون الدولي، ينجم عنه تقوية شوكة التطرف والمواجهة وإضعاف حجة أنصار الاعتدال والحوار. إن الدول المهتمة بنجاح عملية السلام، وبصفة خاصة الولايات المتحدة التي تقوم بمجهود كبير يعترف به الجميع، وبصفتها أحد راعيي عملية السلام مطالبة بشكل خاص بالقيام بمسؤولياتها بإقناع الحكومة الإسرائيلية بالأثر السلبي بالغ السوء الذي يمكن أن ينجم عن وضع ذلك القرار موضع التنفيذ وبعدم الإقدام على تنفيذه للتدليل على استمرار التزامها بعملية السلام ورغبتها في إنجاحها وليس إفشالها.

ختاما، تأمل مصر أن يكون مجلس الأمن اليوم قادرا على اتخاذ ما يلزم لحماية السلام في الشرق الأوسط الذي يتعرض لتهديد مباشر من جراء الإجراءات الإسرائيلية، وذلك اتصالا بالمواقف الحاسمة للمجلس إزاء موضوع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة بصفة عامة، وفي القدس الشرقية بصفة خاصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يجتمع مجلس الأمن، كما فعل عدة مرات طوال الـ ١٢ شهرا الماضية، لكي يناقش حالة تعرض للخطر عملية السلام في الشرق الأوسط. فليؤكد مرة أخرى رغبته في أن تستمر تلك العملية على أساس الاتفاقات المبرمة بين الأطراف.

إن تنفيذ اتفاق أوسلو يسَّر إقامة سلم دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقبل وقت قصير كان ذلك الهدف يبدو بعيد المنال. وبفضل تصميم وإرادة أفراد قليلين تغلبت المفاوضات والحوار على العنف والمجابهة. وأحد السياسيين المحنكين أولئك، وهو رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين، دفع حياته ثمنا لالتزامه بعملية السلم. ولسوء الحظ أن ضحايا آخرين سقطوا على

الجانبين بسبب العنف في الشهور الأخيرة. وهذا يبين أن الطريق إلى السلام طريق صعب، طريق مضطرب؛ ويبين أيضا ضرورة الامتناع عن أي إجراء أو قرار يعرض للخطر هذه العملية، التي تؤيدها جميع دول العالم تقريبا.

إن قرار الحكومة الإسرائيلية بالإذن بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم ليس، في رأينا، خطوة في الاتجاه الصحيح. وكما قلنا، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، إننا نشجب بعمق ذلك القرار الذي يتعارض مع القانون الدولي ومع الضمانات التي قدمت. وفي الوقت الذي بعث توقيع اتفاق الخليل الأمل فينا بأن عملية السلم ستستعيد زخمها، يخلق هذا القرار توترات جديدة على الطبيعة وقد يقوض الثقة التي يجب أن توجد بين الأطراف والتي لا غنى عنها. إن الاتفاق - الذي يشكل تقدما - في أية عملية تفاوض، ليس من المفيد أن يتبعه تدبير معاكس.

ومسألة القدس، المدينة المقدسة بالنسبة للأديان الرئيسية الثلاثة، حساسة بصفة خاصة وواضحة. وفي سياق عملية السلام، اتفقت الأطراف على التفاوض بشأن مركزها. وفي المفاوضات لا مكان لقرارات من جانب واحد. ولا مكان لقرارات تستبق نتيجة المناقشات؛ ولا مكان فيها للقرارات التي تغير الأمر الواقع.

وإلى أن يتوصل الطرفان إلى الاتفاق، ستظل القدس الشرقية خاضعة للمبادئ الواردة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، بما فيها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وعلاوة على ذلك، نذكر بأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق هنا مثل انطباقها على الأراضي المحتلة الأخرى.

ولهذا نحث جميع الأطراف في عملية السلام على ألا تقوم بأي عمل قد يؤدي إلى تعقيد العملية أو إبطاء سرعتها. وفي الحالة الراهنة، يراودنا وطيد الأمل في أن تتفهم السلطات الإسرائيلية أن من مصلحة الجميع أن تتخلى عن البناء المخطط له، وأن تركز بالكامل على نجاح المراحل المقبلة: وهي بدء إعادة انتشار القوات الإسرائيلية وبدء مفاوضات متخصصة بين الأطراف على المسائل الكثيرة الباقية دون حل.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تعين على المجتمع الدولي أن يقول رأيه في الحالة في الأراضي العربية المحتلة في ثلاث مناسبات في الشهور الأخيرة: هدم مركز برج اللقلق في آب/أغسطس ١٩٩٦، وفتح نفق تحت الحائط الغربي في أيلول/سبتمبر، والآن إعلان خطة للقيام ببناء وحدات سكنية جديدة في منطقة هار حوما/جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. وشهدنا أيضا بالطبع، الكثير من التطورات المشجعة أثناء نفس الفترة، جدير بالذكر بينها توقيع اتفاق الخليل. مع ذلك يثير الانزعاج لدينا أن نضطر إلى إعادة النظر في هذا الموضوع مرات عديدة منذ الصيف الماضي استجابة لما يبدو أحداثا خطيرة على نحو متزايد.

لقد أصبحت مسألة المستوطنات مسألة مركزية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط برمتها. ولهذا السبب، يشعر وفدي بأن من الأهمية بمكان تأكيد مواقفنا المبدئية بشأن المستوطنات، تلك المواقف التي وافق عليها المجتمع الدولي بأسره تقريبا. وهناك حقيقتان ساطعتان: أولا، وكما أوضح وزير الخارجية البريطاني، مالكولم ريفكيند، خلال زيارته للخليل في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية، إن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وهذا يتضمن المستوطنات في القدس الشرقية. ثانيا، أن أنشطة المستوطنات تلحق الضرر بعملية السلام. فهي لا تنتهك فحسب روح اتفاقات أوسلو واتفاق الخليل، ولكنها تقيم حقائق على الطبيعة تحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات المركز النهائي. وعلى وجه التحديد لا يمكننا أن نسكت على أعمال تغير بلا حياء مركز القدس قبل تلك المفاوضات.

والمملكة المتحدة، مع الغالبية العظمى من المجتمع الدولي، ترحب بحرارة بالاتفاق الأخير المبرم بين الطرفين بشأن الانسحاب من الخليل. وكان أملنا وإيماننا يمثل دفعة جديدة للسلم. والآن يخاطر قرار هار حوما بتدمير المناخ الإيجابي الذي هيأه اتفاق الخليل. ومهما كان موقف إسرائيل بشأن القدس، فليس في صالح إسرائيل أن تتسبب في انتكاسة المسار الفلسطيني بهذه الطريقة.

لقد تأثرنا بالدرجة الواسعة من توافق الآراء العام في المجتمع الدولي بأسره في أعقاب القرار الإسرائيلي بالموافقة على بناء المستوطنات في هار حوما. وكان يجب على الشعور المشترك بخيبة الأمل أن يكون بمثابة رسالة واضحة إلى الحكومة الإسرائيلية بإعادة التفكير فيما يؤدي إليه الطريق الذي تسلكه حاليا.

وقد قمنا بحث السلطة الفلسطينية على أن تبذل كل ما في وسعها لاحتواء ردود الفعل فيما بين أبناء شعبها. وإننا نتفهم قوة المشاعر الفلسطينية بشأن هذه المسألة، ولكن هذه المشاعر يجب أن يعبَّر عنها بطريقة سلمية ومسؤولة. ونثني عليهم لضبط النفس الذي أبدوه. ومبدأ المعاملة بالمثل، الذي توليه الحكومة الإسرائيلية أهمية كبرى، يقضي بأن تبدي هي أيضا ضبط نفس مماثلا في القيام بأي عمل يؤدي إلى زيادة لهيب الحالة. والقيام بأعمال استفزازية إضافية في هذا الوقت، مثل إغلاق المؤسسات الفلسطينية في غياب دليل واضح على أنها مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية، لا يمكن أن يكون إجراء معقولا.

ويجب على إسرائيل أن تتحمل أية عواقب يسفر عنها قرار المضي بإنشاء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية. وليس من المعقول أن يطلب إلى مجلس الأمن أن يتجاهل هذا المنعطف الخطير في الأحداث، والزعم بأن أي إجراء يتخذه المجلس سيتسبب في تفاقم الأمور. بل على النقيض من ذلك، تقع على عاتق المجلس مسؤولية أن يوضح للحكومة الاسرائيلية بأنها يجب عليها ممارسة الحيطة والحصافة ليتسنى إعادة الحالة إلى أساس أكثر توازنا.

إن الأوان لم يفت بعد لكي تعلق الحكومة الاسرائيلية قرارها الذي يقضي من حيث المبدأ بالمضي في بناء مستوطنة هارحوما وتتراجع عنه. وليس هناك أي سبب يدعو إلى مباشرة البناء الفعلي الآن. لقد ارجأت الإدارة الاسرائيلية السابقة خططا مماثلة للبناء في هذه المنطقة، مدركة المخاطر الكامنة في هذه الخطط على جميع الطوائف، في حال تنفيذها. فإذا أظهرت الحكومة الاسرائيلية دلائل على استعدادها لتغيير موقفها المتصلب، فإننا نكون على استعداد للنظر في تأجيل رد المجلس. ولكن إذا أصر الاسرائيليون على المضي قدما، فإنني أعتقد أن المجلس سيضطر وينبغي أن يضطر للرد.

وإننا نؤمن بأن الحكومة الاسرائيلية يجب أن تحترم وعدها بعدم بناء مستوطنات جديدة، بما في ذلك بناء مستوطنات في القدس الشرقية. إلا أن هذا ليس كافيا في حد ذاته. فالحكومة الاسرائيلية يجب عليها أيضا أن تتوقف عن ممارسة توسيع حدود المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية. وبناء طرق التفافية إلى المستوطنات يمكنه وحده أن يغير مركز الأراضي المحتلة ويجهض بالتالي مفاوضات المركز النهائي. وأثر هذه الطرق يتمثل في عزل البلدات الفلسطينية عن بعضها البعض. وينبغي لبناء الطرق أن يأخذ في الاعتبار الكامل حساسية المسائل المتعلقة بالأراضي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والآثار المحتملة على محادثات المركز النهائي.

لقد حثت الحكومة البريطانية الحكومة الاسرائيلية على عدم المضي قدما بخططها الرامية إلى إنشاء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية. وهذا ليس من شأنه سوى تعكير الجو الايجابي الذي ولده اتفاق الخليل وتقويض نجاح التفاوض بشأن مسائل المركز النهائي. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بمفاوضات المركز النهائي بوصفها وسيلة تحقيق التسوية السلمية. وهذه المحادثات باتت تحيط بها الصعوبات الآن. وينبغي لكلا الجانبين أن يتجنبا زيادة تعقيدها.

السيد سواريز (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الابرام الناجح لاتفاق الخليل أدى بنا إلى الاعتقاد بأن إسرائيل والفلسطينيين قد يركزان الآن على تنفيذ جميع الاتفاقات التي كانت أبرمت حتى الآن في الوقت المحدد، وأنهما قد يباشران الآن المحادثات المتعلقة بالمركز النهائي للأراضي المحتلة.

وبدلا من ذلك، نواجه الآن عنصرا مزعزعا للاستقرار يهدد بالخطر المناخ الذي ينبغي أن يسود من أجل تمكين الأطراف من تناول المسائل الحاسمة التي ما زال ينبغي معالجتها. وإنني بطبيعة الحال، أشير إلى قرار الحكومة الاسرائيلية بناء مستوطنة جديدة في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية، في منطقة جبل أبو غنيم.

وهذا القرار يزيد من مشاعر الاحباط لدى جميع الذين أيدوا عملية السلام. ومما يؤسف له، أنه يشجع، بشكل معاكس، القوى التي تعارض السلام، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وإن قرار الحكومة الاسرائيلية يشكل انتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك لاتفاقية جنيف الرابعة. والحكومة البرتغالية تأسف لهذا القرار وتتمنى لو أن الحكومة الاسرائيلية لم تتخذه.

ونعتقد أن هذا التدبير لا يتماشى والمرجعية التي استندت إليها عملية السلام، وبخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وليس بوسعنا قبول أي قرار

يولد وقائع على الأرض تحكم مسبقا على نتائج مفاوضات المركز النهائي. وهذه التدابير لا يمكن إلا أن تقوض الثقة الأساسية التي ينبغي للطرفين أن يبنياها لتحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة ودائمة ولبناء علاقة جديدة تقوم على التعاون الذي تستفيد منه جميع بلدان المنطقة.

علاوة على ذلك، فإن بناء المستوطنات أو توسيعها، وبخاصة في القدس الشرقية - هذه المسألة التي ربما تكون أكثر إثارة للحساسية والعواطف في عملية السلام بكاملها - من شأنه أن يولد عقبات إضافية أمام تحقيق هدفي السلام والتعاون النهائيين اللذين تتوخاهما جميع الأطراف. ومن شأن ذلك أيضا أن يزيد من تعقيد مهمة أولئك الذين يضطلعون بالوساطة أو بمساعدة الأطراف في عملية السلام.

ستدلي رئاسة الاتحاد الأوروبي أيضا ببيان أمام المجلس بشأن هذا الموضوع. وأود أن أؤكد على أن البرتغال تؤيد تأييدا تاما ذلك البيان.

وتعتقد البرتغال اعتقادا راسخا بعدم وجود بديل لعملية الســــلام في الشرق الأوسط. ولذلك، نهيب بالسلطات الاسرائيلية أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء ملموس في منطقة جبل أبو غنيم من شأنه أن يترك أثرا سلبيا على تلك العملية.

ويجب على المجلس أن يتخذ موقفا واضحا وصارما. وهدفنا هو الحفاظ على عملية السلام وتشجيعها. ولذلك يجب علينا أن نحث الأطراف على التقيد بالتزاماتها والاضطلاع بواجباتها بموجب القانون الدولي والاتفاقات التي تم التوصل إليها. وما من أحد سيتفهم أو سيقبل إذا ما تبدد الزخم نحو السلام نتيجة قيام أي من الأطراف بأعمال تستهدف تعطيله.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن القــرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية ببناء مستوطنات يهودية في القدس الشرقية مؤخرا حظي بكبير اهتمام المجتمع الدولي. وعقد المجلس جلسة رسمية اليوم إنما يدلل على خطورة المسألة وكذلك على القلق العميق الذي يستبد بالمجتمع الدولي.

ويعرب الوفد الصيني عن قلقه الشديد إزاء هذه الخطوة من جانب الحكومة الاسرائيلية. ونرى أن هذه الخطوة لا محالة ستضع عقبات خطيرة في طريق عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل وستعود بالضرر على عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها. ونحث إسرائيل على إلغاء خطتها الرامية إلى بناء مستوطنات يهودية في القدس الشرقية.

فالمسألة الفلسطينية هي في الصميم من الحالة في الشرق الأوسط. والحل المبكر والعادل والمعقول والدائم لهذه المسألة واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني أساسيان للسلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

وينبغي تسوية مسألة القدس من جانب الطرفين المعنيين من خلال مفاوضات تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي تجنب أية خطوة من جانب واحد تتناقض وهذا النهج، إذ أن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد المسألة بدلا من الاسهام في تسويتها بصورة ملائمة أو الاسهام في عملية السلام في الشرق الأوسط.

فالســــلام لم يتحقق بسهولة في الشرق الأوسط وبالتالي ينبغي أن تتعلق الأطراف المعنية تعلقا كبيرا به. ويحدونا الأمل بأن تتجنب الأطراف اتخاذ أية خطوة قد تسبب تفاقم الصراعات وتقوض عملية السلام. وإننا نشجع جميع الجهـــود الايجابية التي تساعد في تخفيف حدة التوترات، وتولد بالتالي مناخا مؤاتيا لمزيد من التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد أيدت الحكومة الصينية بصورة ثابتة عملية السلام في الشرق الأوسط وأيدت التوصل إلى تسويـة سياسية لقضية الشرق الأوسط علـى أساس قرارات الأمـم المتحدة ذات الصلـة ومبـدأ الأرض مقابل السلام. ونعتقد أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يمثل التطلع المشترك لشعوب جميع البلدان في المنطقة، ويتماشى مع مصالحهم الأساسية ويسهم في تحقيق السلام والاستقرار في أنحاء العالم.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): علمت موسكو مع القلق بقرار حكومة إسرائيل مع القلق بقــرار حكومـــة إسرائيل المضي قدما ببناء مستوطنة سكنية جديدة في القدس الشرقية.

ونحن نشاطر الفلسطينييـــن والـــدول العربيـــة والإسلامية والمجتمع الدولي بأسره رد فعلهم السلبي على هذه الخطوة غير المدروسة التي اتخذتها إسرائيل في

توقيت غير سليم. وإزاء خطورة الوضع أيدت روسيا طلب مجموعة الأقطار العربية النظر على وجه الاستعجال في هذه القضية في اجتماع رسمي لمجلس الأمن. ويكتسي هذا الاجتماع أهمية خاصة لأن ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية موجود الآن في نيويورك.

إن قرار إسرائيل يعكر صفو بيئة التفاوض في الشرق الأوسط بصفة عامة، ولا سيما على أعتاب بدء مباحثات المركز النهائي في منتصف آذار/مارس، ويحدث كل هذا بعد أن مهدت اتفاقات الخليل لإحراز التقدم على المسار الفلسطيني الإسرائيلي على أساس الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها الجانبان.

وتأتي الخطوات التي تتخذها إسرائيل مناقضة للاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية التي تم التوصل إليها، وهي بالفعل مصممة لوضع حلول مسبقة للقضايا التي تتطلب المناقشة خلال مباحثات المركز النهائي، التي يشمل جدول أعمالها مركز القدس ومستقبل المستوطنات. وهذه الإجراءات الإنفرادية المصممة لتغيير التركيب الديمغرافي للقدس الشرقية لصالح السكان الإسرائيليين تكرس سياسة الأمر الواقع فيما يتعلق بالمدينة المقدسة، وتتفادى بالفعل السعي المتفاوض عليه من أجل حل توفيقي لمشكلة القدس. ويأتي كل هذا مخالفا لاتجاه العملية السلمية التي بدأت في مؤتمر مدريد.

والمؤمنون، وخاصة المسلمين، حساسون بشكل مفرط لأي تغيير في الوضع القائم للقدس الشرقية. فهذه التغييرات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتضيف الحواجز التي تعترض السلام في الشرق الأوسط.

وتحظى الجهود التي يبذلها الشريك الراعي الروسي بالتركيز حاليا على التعزيز النشط للحوار الفلسطيني الاسرائيلي وعلى استئناف الروح البناءة لمباحثات المركز النهائي. ووفقا لصيغة مدريد، وامتثالا لنص الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية يجب أن تستند هذه المباحثات الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وعلى هذا فإن المبادئ المحددة في هذين القرارين، بما فيها عدم جواز الاستيلاء على الأراضي الأجنبية بالقوة، تنطبق لا على الحالة الراهنة فحسب، بل وعلى أي حل في المستقبل لمشكلة القدس الشرقية. ثم إن حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي أن تكون لهم دولتهم - ونشدد هنا على ذلك بوجه خاص - لا يمكن بلوغه إلا على أساس القبول المتبادل وفي إطار العملية السلمية.

وسيجري التشديد على قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خلال الاتصالات المقبلة مع القادة الإسرائيليين في موسكو. ونرجو أن تجد الحكومة الاسرائيلية من السهل عليها تصور جميع عواقب قرارها وأن تعيد النظر فيه.

وباعتبار روسيا راعيا مشاركا للعملية السلمية فإنها مقتنعة بأن الوضع يتطلب إجراء حاسما حتى يمكن تلافي العودة الى التوتر في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية كما حدث في أيلول/سبتمبر الماضي. ونحن نرى أن هذا هو الدافع الرئيسي لاجتماع مجلس الأمن اليوم. والحل السريع للوضع في القدس الشرقية يكفل إحراز التقدم في عملية السلام ويلبي مصالح الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، كما يلبي رغبات المجتمع الدولي بأسره. ونحن على يقين من أن مجلس الأمن سيقف مؤيدا لذلك مرة أخرى.

السيد أوسفلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتفق السويد تماما مع البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذه المناقشة ممثل هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

والسويد ملتزمة بعملية السلام سياسيا واقتصاديا. ونؤيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير بما في ذلك حقهم في أن تكون لهم دولتهم. ولا يمكن إعمال هذا الحق بالكامل إلا عن طريق المفاوضات ولا يمكن تحقيق الأمن الدائم في الشرق الأوسط إلا عن طريق عملية سياسية. وإن أسس السلام محددة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وتم الاتفاق على اتجاه وتوقيت عملية السلام الإسرائيلية والفلسطينية في إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ وفي الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥. أما بروتوكول الخليل، المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ المتعلق بإعادة الانتشار الإسرائيلي في الخليل ومنها وبجوانب مواصلة تنفيذ الاتفاق المؤقت، فيشكل خطوة هامة صوب تعزيز الثقة بين الطرفين.

وينبغي أن يواصل الطرفان تركيز جهودهما على ما تحقق حتى الآن وأن يحجما عن التدابير التي يمكن أن تهدد عملية السلام. وينطبق هذا بوجه خاص على التدابير التي يمكن أن تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات الخاصة بالمركز النهائي، بما في ذلك الخطوات التي تغير من وضع الأراضي المحتلة. ومن ثم ينبغي أن تعكس حكومة إسرائيل اتجاه سياستها الاستيطانية.

ولقد أبدت السويد منذ عند بعيد قلقها العميق إزاء قرارات الحكومة الإسرائيلية وخططها المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة. وكان آخر قراراتها يتعلق بجل أبو غنيم/هار حوما الواقع في الضفة الغربية المحتلة في منطقة القدس. وتعتبر حكومتي أن بناء هذه المستوطنات عقبة كأداء أمام السلام، لا تتمشى وإعلان المبادئ وتناقض القانون الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

والإطار المحدد في إعلان المبادئ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن يكون الأساس لعملية لا رجعة فيها. أما الجهود السلمية التي تبذلها حكومة إسرائيل والفلسطينيون فيجب أن تثمر. ويتحمل الطرفان مسؤولية قوية عن تحويل هذه المساعي الى واقع.

إن السلام والاستقرار في المنطقة ضرورة ملحة لا للطرفين والمنطقة فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره. ونحن نحث الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر في قرارها الخاص بالمستوطنات في جبل أبو غنيم/هار حوما وعلى تغيير اتجاه سياستها الاستيطانية. فهذا يخدم العملية السلمية والشعبين الإسرائيلي والفلسطيني والأمن الدولي.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعلم جميع أن المجتمع الدولي كان منذ ما يزيد قليلا عن عام واحد مفعما بالأمل فيما يتعلق بإحراز التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط، مستلهما في ذلك نجاح الانتخابات السلمية والديمقراطية التي عقدت في فلسطين في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولئن كانت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية قد تراجعت تقريبا في الفترة المتبقية من عام ١٩٩٦ فإن عام ١٩٩٧ بدأ بنغمة إيجابية مع زخم الاتفاق على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من الخليل. ويعتقد وفدي أن هذا الاتفاق يكتسي أهمية خاصة لأنه يثبت عمليا ومن جديد أنه وإن بدت الخلافات لأول وهلة مستعصية فإن الخلافات التي من صنع الإنسان يمكن التغلب عليها بالحوار بين الأطراف المعنية مباشرة.

بيد أن صعوبة جديدة من صنع الإنسان برزت الآن في القدس الشرقية وهي إن لم تعالج بالقدر الكافي من الحذر والحصافة فيمكن أن تخلق مشاكل خطيرة لعملية السلام برمتها. ويرى وفدي أن القرار الإسرائيلي الأخير ببناء وحدات سكنية في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية خطوة ليست في عكس اتجاه الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن فحسب بل إنها تعترض تسريع عملية السلام، وخاصة في ضوء الحساسيات السياسية المعروفة المرتبطة بهذه المدينة.

وفي هذه المرحلة فإن من الأهمية القصوى في اعتقادنا أن نمنع أي إضعاف لعلاقات الثقة والتعاون التي قامت بين الاسرائيليين والفلسطينيين، لا سيما عقب اتفاق الخليل، خشية أن يؤدي تفكك هذه العلاقات الى تعريض عملية السلام بأكملها للخطر. ويزداد هذا أهمية نظرا الى أن مفاوضات المركز النهائي - وهي من أهم المراحل وأكثرها تعقدا في عملية السلام - من المقرر أن تبدأ قريبا. ومن الواضح أن الاسرائيليين والفلسطينيين على السواء لن يستفيدوا إذا أدى تنفيذ خطط البناء الاسرائيلية الى تحويل مسار عملية السلام بأكملها كما تبين بالفعل من خلال أحداث أيلول/سبتمبر الأخيرة في القدس.

وبالاضافة الى ذلك، نود أن نؤكد أهمية أن يتخذ الطرفان نهجا متأنيا وحذرا في الظروف الحالية. إن الذي حدث حتى الآن موضع قلق بالغ بالفعل، وإن كان لا يبرر بأي حال من الأحوال رد فعل عنيفا يشجع التطرف من الجانبين. وفي هذا الصدد، فإن الصورة التي نشرتها جريدة "نيويورك تايمز" يوم الجمعة الماضي، والتي تصور أحد المتظاهرين الفلسطينيين وهو يحمل غصن زيتون في موقع إسكان بالقدس الشرقية، تحمل رسالة رمزية هامة مؤداها أن العنف لا ينبغي أن يكون أداة لحل المشاكل.

إن جهورية كوريا، مع إدراكها التام لما للشرق الأوسط من آثار بعيدة المدى بالنسبة للسلام والازدهار في العالم، قد أيدت عملية السلام في المنطقة بصورة مطردة وتابعت تنفيذها عن كثب. والى جانب الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، نعتقد نحن أيضا أن الاسرائيليين

والفلسطينيين لهم مصلحة حيوية في استمرار عملية السلام بل في تعجيلها. ولذلك فأملنا الوطيد أن تسود علاقاتهم روح تتسم بمزيد من التعاون والتوفيق. وكما أكد وفدي أمام الجمعية العامة خلال مناقشتها للحالة في الشرق الأوسط في الخريف الماضي، فإننا نؤمن أن الصعوبات في العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية كان سببها تأثير السياسات الداخلية على الصعيد الدولي. ولذلك، فإنه يمكن التوصل لحلول لهذه المشاكل من المنطلق الداخلي.

وكذلك، نؤمن بشدة أن التقدم الباهر الذي أحرزته عملية السلام، رغم كل النكسات، يثبت أن الاسرائيليين والفلسطينيين قادرون على تجميع ما يلزمهم من الشجاعة والحكمة والصبر للتغلب على الصعوبات الراهنة.

وختاما، أود أن أعرب من جديد عن أمل وفدي في أن يتسنى إزالة التوترات الحالية في القدس الشرقية عاجلا من خلال حوار مفتوح بين الجانبين، حتى يمكن لعملية السلام أن تمضي قدما مرة أخرى على المسار المحدد بموجب الاتفاقات التي تم إبرامها برضى الطرفين على أساس قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): كان الصراع في الشرق الأوسط يشكل بالنسبة لكثيرين جزءا لا يتجزأ من الأحمال الثقافية للمجتمع المعاصر. وعلى مر الزمن، اعتدنا على أن نقرن هذه المنطقة بفكرة الكراهية والعنف وعلى الاعتقاد أن هذا أمر لا مفر منه تقريبا.

ومع ذلك، فقد أثبتت الأحداث أن الذين يعتقدون ذلك على خطأ وأنه يمكن، مع الإرادة السياسية والحس التاريخي، التحرك في اتجاه حلول أولية تمهد الطريق الى عهد جديد. وقد ألهم ذلك قادة ذوي قامة أخلاقية رفيعة يشعرون بالتزام نحو شعوبهم ويسترشدون بسياسات جريئة.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهد العالم اتخاذ خطوات حيوية في سبيل إقرار سلام دائم وآمن للجميع في منطقة الشرق الأوسط بأكملها. ومؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو التي كانت لا تعقل قبل سنوات، قد بينت لنا ألا شيء مستحيل. وقلما أثارت اتفاقات دولية مثل هذا الأمل والارتياح لدى المجتمع الدولي. ومرة أخرى، تشيد حكومة شيلي بجميع الذين سمحوا بالبدء في عملية السلام هذه، وبصورة خاصة اسحاق رابين وياسر عرفات اللذان حصلا على جائزة نوبل للسلام من أجل ما ساهما به.

غير أن هذه العملية لم تكن يسيرة، فقد نشأت عقبات عديدة على الطريق، ومن المؤكد أن عقبات أخرى ستنشأ. ولكن هذا ليس الذي يقلقنا؛ وهو ليس أصعب جانب لهذه القضية. فقد بين التاريخ أن العلميات المعقدة كانت دائما حافلة بالمصاعب. ومع ذلك فمن أعمال الإرهاب الوحشية التي وقعت في نيسان/أبريل الماضي؛ وإغلاق الحدود وقصف لبنان الى الانتخابات الأخيرة في اسرائيل وما أعقبها من أحداث نعرفها جميعا، يبدو أن روح أوسلو تتضاءل تدريجيا. وهذا، في رأينا، هو أشد الصعوبات خطورة.

وفي أيلول/سبتمبر، اجتمع مجلس الأمن على أساس عاجل للتصدي لآثار فتح نفق المسجد الأقصى مما ترتب عليه قتل أكثر من ٧٠ شخصا وجرح مئات. وفي ذلك الوقت، دعت شيلي الى الانفتاح ووقف استعمال النفق. وفي الوقت نفسه ازداد الامتثال للاتفاقات صعوبة، وكذلك استمرار عملية السلام، خاصة بالنسبة للخليل. ولكن لحسن الحظ، وبتكلفة باهظة، تم في النهاية التوصل الى تفاهم يجب تنفيذه الآن تنفيذا كاملا. ونتيجة للقرارات الأخيرة التي اتخذتها حكومة اسرائيل فيما يتعلق بالقدس الشرقية. اضطر مجلس الأمن مرة ثانية الى تناول مسألة الأراضي المحتلة في اجتماع اليوم.

إن القدس كما قال آخرون، مدينة مقدسة لثقافات عديدة وأديان عديدة. فهي ليست مجرد مدينة عادية، فهي مكان يطلق العنان لحساسيات كبيرة وانفعالات عميقة. ويوجد توازن حساس وهش ينبغي المحافظة عليه بل تعزيزه حتى يتم تنفيذ الاتفاقات النهائية. فهذه هي السياسة التي يراها المجتمع الدولي منصفة وسليمة الى أبعد حد. وفي هذا السياق، فإن ضم القدس الشرقية أمر لم يعترف به قط المجتمع الدولي ككل.

إن بلدي، بوصفه جزءا لا يتجزأ من هذا المجتمع الدولي، يعترف بالمركز الذي تقرر بموجب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن كالمركز الوحيد السليم للأراضي المحتلة، بما فيها القدس. وهذا الموقف قد تكرر تأكيده على مر السنين، وفي هذه القاعة مؤخرا، على لسان عدد من وزراء الخارجية منه وزير خارجية بلدي خلال المناقشة التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

ونعتبر القدس الشرقية أرضا محتلة، وبالتالي، فإننا نأسف بشدة لموافقة حكومة اسرائيل على خطة لبناء ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية في قطاع جبل أبو غنيم هار حوما، في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية ونرى أن هذا القرار انتهاك للقانون الدولي، كما تجسد في قرارات المجلس، بل أنه يعرض أيضا الاستقرار الهش في المنطقة للخطر الشديد.

والواقع أن قرار المضي ببناء هذه المستوطنات يمس عرقا حساسا في الشعب الفلسطيني لأن هذه الأراضي موضع نزاع، وهذا القرار يوجد شعورا له ما يبرره بأن هناك سياسة لفرض الأمر الواقع تستهدف الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على القدس. وبالاضافة الى ذلك، فإن هذه المستوطنة تقطع جميع الاتصالات، بالفعل، بين بيت لحم والمستوطنات الفلسطينية المحيطة الأخرى.

إن آخر ما ترغب فيه شيلي هو أن يتعين على مجلس الأمن أن يجتمع بشكل منتظم لتناول مسائل الشرق الأوسط. إن ما ننشده هو مفاوضات واتفاقات مباشرة بين الأطراف تغني عن الحاجة الى عقد هذه الاجتماعات بصفة متواترة في المستقبل.

ولهذا السبب، نناشد الجميع التحلي بالهدوء، ونناشد الأطراف أن تمتنع عن أي أعمال عنف أخرى قد تؤدي الى مزيد من التردي في الأمور. وبالطبع فإننا نوجه نداء خاصا الى اسرائيل كي تعين النظر في قرارها. وفي رأينا أن على الأطراف أن تبذل كل ما في وسعها لكي تدفع بالحوار قدما في سياق احترام الاتفاقات المبرمة واحترام الحساسيات المحيطة بقضية القدس.

إن مسيرة السلام، التي قطعت شوطا طويلا حتى الآن، ينبغي ألا تتوقف. ولا بد من إلغاء التدبير الذي أدى الى هذا الخلاف الأخير، ولذا فإن شيلي ستؤيد مشروع قرار لمجلس الأمن في هذا الصدد.

وفوق كل شيء، ينبغي استعادة الروح المتسامية والاقتناع بأن الحوار والمفاوضات وحدها وليس الأعمال الانفرادية هي التي تحقق السلام للجميع على المدى الطويل. ولا بد من أن نمضي قدما في تنفيذ اتفاقات السلام وأن نضمن الامتثال لقرارات مجلس الأمن حول هذه المسألة.

وفي الختام، ثمة كثيرون يحاولون خفية إغلاق طريق السلام، فلماذا يسمح الفاعلون الرئيسيون بفقدان الروح التي يسرت الاتفاق الأول، فيضعفون بذلك روح أوسلو؟ هذا هو الوقت الذي ستكشف فيه الشجاعة السياسية مرة أخرى عن نوع القادة. هذا هو الوقت الذي تتاح فيه الفرصة للإقدام على كتابة التاريخ بدلا من السماح للنفس بأن تنساق وراء المواقف المتطرفة لجماعات ليس سوى أقلية، حتى وإن كانت ذات نفوذ. وتثق شيلي بأن القرار الصائب والحس السليم سيسودان.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومة اليابان ظلت تراقب باهتمام وقلق بالغ التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط المتصلة بقرار الحكومة الاسرائيلية ببناء مساكن في حار حوما في القدس الشرقية. ومن المؤسف بشكل خاص أن يأتي هذا القرار عقب اتفاق سبق أن تم التوصل اليه بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية حول الخليل، بعد أن توقفت مسيرة السلام لعدة أشهر في حالة مضطربة تخللها الاغتيال المأساوي لرئيس الوزراء الاسرائيلي رابين. ورأت اليابان أن هذا الاتفاق يمثل خطوة الى الأمام لدفع المسار الفلسطيني قدما على طريق عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإن قرار الحكومة الاسرائيلية ببناء مساكن في حار حوما، وباللغة العربية جبل أو غنيم، والذي يأتي في هذه المرحلة، يجب أن ينظر اليه في ضوء التطورات الأخيرة. ولذا فإن حكومة اليابان ترى لزاما عليها أن تقول إن هذا القرار من قبل حكومة اسرائيل قرار مؤسف للغاية. وترى حكومتي أن هذا القرار من شأنه أن يعرض للخطر الحالة الأساسية فيما يتعلق بالأراضي المحتلة، ويحكم مسبقا على نتائج مفاوضات المركز النهائي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن نغض الطرف عن أن الحكومة الاسرائيلية قد اتخذت قرارها بالتحديد في الوقت الذي تمر فيه مسيرة السلام وخاصة على المسار الفلسطيني بمرحلة حرجة.

إن رئيس وزراء اليابان، السيد ريوتارو هاشيموتو مراعيا جميع هذه العوامل أكد، قبل أسبوع واحد، يوم ٢٧ شباط/فبراير، أثناء زيارة وزير خارجية اسرائيل ليفي لليابان، أن اليابان تأسف لاتخاذ حكومة اسرائيل لقرارها ببناء مساكن بالقدس الشرقية، نظرا الى أن ذلك يشكل عاملا سلبيا في عملية السلام. ولقد ظلت حكومة اليابان منذ ذلك الحين تحث الأطراف المعنية على بذل

قصارى جهدها بألا تسمح للحالة الراهنة بأن تتطور الى عقبة رئيسية أمام عملية السلام وأن تبذل أقصى ما في وسعها للدفع بهذه العملية الى الأمام.

وأود أن أعيد الى الأذهان بأنني أثناء اجتماع مجلس الأمن بشأن الحالة في الأراضي العربية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عرضت موقف الحكومة اليابانية كالآتي:

"وينبغي أن يجري تحسين الحالة الراهنة على محورين - الأول مهمة فورية؛ والثاني نهج أكثر عمقا حيال جذور المشكلة. المهمة الفورية المطلوب العمل بشأنها تقتضي من الطرفين المعنيين بشكل مباشر أن يبذلا الجهد فورا لتخطي هوة الشك التي تفصل بينهما، وذلك بالامتناع عن أية أعمال يمكن أن تضر بفرص عملية السلام. ولذلك من الأساسي أن يكرسا نفسيهما لتدابير عملية لبناء الثقة ... وفي الوقت نفسه، وعلى مستوى أكثر عمقا من المحتم أن يكثف الطرفان المعنيان بشكل مباشر جهودهما، بحسن نية وبعزم ثابت، لمواصلة عملية السلام بغية إحلال السلام في أنحاء المنطقة" (S/PV.3698، الاستئناف الأول، ص ٣٠)

وهذا هو بالضبط تصور الحكومة اليابانية للحالة في الوقت الراهن. وليس هناك ما يدعو للتفاؤل بشأن تقدم المفاوضات ما لم تواجه الأطراف المعنية المسائل المعلقة بتصميم جدي وبحسن نية.

ومن نفس منطلق الحرص على استعادة السلام في المنطقة، ظلت اليابان تشارك بفعالية في عملية السلام في الشرق الأوسط، وخاصة من خلال المشاركة النشطة في المحادثات المتعددة الأطراف التي بدأت في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وتبني اليابان سياستها على اقتناع بأن عملية السلام في الشرق الأوسط عملية في غاية التعقيد والحساسية بحيث يحتاج نجاحها الى الرعاية الفائقة عن طريق تدابير ملموسة للتعاون بين المجتمع الدولي لدعم الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية مباشرة. وبالتالي، فإن بلدي كعضو في فريق التوجيه وكمنسق للفريق العامل المعني بالبيئة، ظل يلعب دورا هاما في توفير البيئة المشجعة للمحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية. ونفذت اليابان، كجزء من هذه الجهود، مشروعات مختلفة تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار أمريكي لتطوير الحكم الذاتي الفلسطيني في مرحلته الأولية عقب اتفاق أوسلو. وبغية خلق روح جديد من الثقة المتبادلة والتعاون المشترك بين دول المنطقة ظلت اليابان تدعو هذه الدول الى القيام في أسرع وقت ممكن بعقد جلسات عامة للفريق العامل المعني بالبيئة، وكذلك لفريق التوجيه تكرس للمحادثات المتعددة الأطراف، ليتسنى للمسار الفلسطيني أن يسير بشكل سلس عقب اتفاق الخليل.

ويراود اليابان شعور قوي بأن من الأهمية بمكان، وبخاصة في هذه الأوقات العصيبة، أن تتحلى الأطراف المعنية مباشرة بضبط النفس، وبأن تمتنع امتناعا باتا عن اتخاذ أي إجراء يشكل عقبة تعترض عملية السلام، وبأن تبذل قصارى جهدها لإعادة عملية السلام الى مسارها بأسرع وقت ممكن. واليابان ملتزمة بمساعدتها في هذا المسعى بكل ما أوتيت من القدرة.

ثمة خطر حقيقي جدا بأن يؤدي القرار الاسرائيلي الى أزمة ثقة قد ينجم عنها تآكل عملية السلام. وإذا حدث ذلك فإن الريبة والضغينة اللتين تنجمان فيما بين الأطراف قد تدمران هيكل السلام في الشرق الأوسط، الهيكل الذي بُني بدأب خلال السنين التي انقضت منذ كامب ديفيد ومدريد وأوسلو.

ويأمل وفد بلدي أملا صادقا في ألا تغيب عن أنظار الأطراف المعنية في هذه المرحلة الأهمية الحاسمة للتغلب على الخلافات الصغيرة لصالح تعزيز قضية إحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وفي كل عمل عظيم نقوم به، هناك دوما خطر في التقصير بإنجازه. ويحدوني أمل وطيد في أن تركز جميع الأطراف المعنية مساعيها على إنجاز العمل وتبذل قصارى جهدها من أجل أن تقدم لشعوب المنطقة سببا قويا للأمل في إيجاد مستقبل يكون أكثر سلما وأمنا.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شعرنا طوال السنوات الثلاث الماضية بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط، وكينيا ما فتئت تؤيد إحلال السلام في ذلك الجزء من العالم وتدعم إجراء الحوار الجاري بين الأطراف.

إننا نشعر بالقلق إزاء أي تهديد تواجهه المفاوضات الجارية. ونعتقد أن هذه المفاوضات برهنت أنها مثمرة حتى الآن، لذلك نهيب بالأطراف المعنية أن تمتنع عن القيام بأية أنشطة من شأنها أن تقوض عملية السلام.

وفي ذلك الصدد، نحث الأطراف في الشرق الأوسط على ممارسة ضبط النفس في هذه المرحلة وعلى مواصلة التفاوض بشأن جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك المركز الدائم للقدس.

ونحن من جهتنا عازمون على مواصلة تأييد الأطراف في سعيها إلى إحلال سلام وطيد وشامل وعادل ودائم. إن شعبي المنطقة - أي الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء - والعالم بأسره يريدون السلام.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في ضوء الأحداث التي جرت مؤخرا في الشرق الأوسط، ولا سيما الحالة الصعبة الناجمة عن القرار الإسرائيلي ببناء مشروع سكني في هارحوما - وهي تقليديا منطقة عربية في القدس الشرقية - والسبب في عقد مجلس الأمن جلسة رسمية اليوم، ترغب حكومة كوستاريكا في سياق تأييدها الثابت لعملية السلام في تلك المنطقة أن تدلي بالبيان التالي.

إن كوستاريكا، إيمانا منها بالمبادئ التقليدية لسياستها الخارجية، ما فتئت تعرب عن تأييدها الراسخ والأكيد لعملية السلام، وهي تؤكد مجددا في سياق شعورها العميق بصداقتها مع جميع شعوب تلك المنطقة وتضامنها معها، أن السلام والاستقرار والمصالحة في الشرق الأوسط أمور ينبغي أن تبنى على الامتثال المخلص لاتفاقات أوسلو.

إن تلك المبادئ ستقرر المواقف التي يتخذها بلدي في مجلس الأمن، حيث أن حكومة كوستاريكا على اقتناع بأن اتفاقات أوسلو هي السبيل نحو إحلال السلام وأن المجتمع الدولي عليه التزام بالإسهام إسهاما بناء في النهاية الفعالة لهذه العملية بروح من التضامن مع إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

لذلك تعتبر كوستاريكا أن من الأهمية الكبرى بمكان وجوب أن تتصرف جميع الأطراف في عملية السلام وفقا للاتفاقات المبرمة في أوسلو، ووجوب أن يتواصل تنفيذ الاتفاقات بصورة عادية فيما يجري العمل على تنفيذ الاجراءات الملموسة والايجابية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وهذه الرغبة في إحلال السلام التي أعرب عنها في أوسلو وأكدها مجددا الموقعون على بروتوكول الخليل، ينبغي أن تبقى قائمة مهما كلف الأمر، بغية التغلب على الحالات السلبية التي تعرقل التنفيذ الصحيح للاتفاقات.

وتعتقد كوستاريكا أن من الأهمية القصوى بمكان في ظل الظروف الراهنة أن تبدأ الأطراف في أسرع وقت ممكن بالمرحلة الأخيرة من المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى جميع الاتفاقات الضرورية لتعريف المركز الدائم وإنشائه. وينبغي أن يتضمن هذا الأمر المسائل المعلقة المتصلة بالمستوطنات واللاجئين والمركز الدائم للقدس.

وفي هذا الصدد، يرغب بلدنا في أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجددا موقفه المتمثل في تقديم التأييد والاحترام الكاملين وغير المشروطين لجميع الاتفاقات الرضائية التي قد تبرمها إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية خلال هذه المرحلة النهائية فيما يتعلق بالمسائل المعلقة، بما في ذلك مركز القدس والمسائل الأخرى التي يتناولها اتفاق أوسلو. وكوستاريكا ما فتئت تؤيد الاعتراف بجميع حقوق الشعب الفلسطيني منذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ (د - ٢) يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، ولا سيما حقه في إنشاء دولة خاصة به. وتؤكد كوستاريكا مجددا هذا الموقف ورغبتها في اقامة علاقات كاملة من الصداقة والتعاون مع فلسطين.

وكوستاريكا، وهي أيضا صديقة لدولة إسرائيل، تواصل تطبيق سياسة منفتحة وبناءة تتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، وهي تؤيد دوما إسرائيل في مطالبها العادلة المتمثلة في إيجاد حدود آمنة لها. ويعتقد بلدنا كذلك أن من المؤسف في ظل الظروف الراهنة أن تتخذ أطراف سياسية إسرائيلية متطرفة بعض المواقف التي تعرقل التحقيق الكامل لرغبة الشعب الإسرائيلي المشروعة في إحلال السلام والوفاء باتفاقات أوسلو. ومن الضروري إذن الإبقاء على روح أسلو قائمة.

وإن بلدي على ثقة بأن دور الوساطة الهام الذي اضطلعت به حكومة الولايات المتحدة وتواصل الاضطلاع به، إلى جانب أهمية الاتصالات المباشرة بين الرئيس ويليام كلينتون، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات، سيمكن من التغلب على هذه الصعوبات وتهيئة

الظروف اللازمة للبدء بهذه المرحلة الأخيرة والضرورية من المفاوضات.

وفي الوقت نفسه، تعتقد حكومتي أن من الضروري الإشارة إلى أهمية الدور الذي يضطلع به الرئيس حسني مبارك، رئيس مصر، وجلالة الملك حسين، ملك الأردن، في الجهود التي تبذل لإحلال السلام. فكلا القائدين كرس قصارى جهده ومساعيه الوطنية لتهيئة الظروف الصحيحة لإحلال السلام وإيجاد حل شامل للصراعات في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، يعتقد بلدي اعتقادا راسخا، بما يتفق بالكامل مع المجتمع الدولي، أن السلام الثابت والدائم في الشرق الأوسط ينبغي أن يرتكز على رؤيا واسعة النطاق وشاملة تشمل بالضرورة جميع مجالات الخلاف. ويجب أن تشمل أيضا دون استثناء جميع الحكومات في المنطقة، وهي الحكومات التي لها بعض التأثير في تسوية تلك الصراعات. وإلا فإن السلام في ذلك الجزء من العالم سيكون دوما محفوفا بالمخاطر.

وبهذه الروح، تؤكد كوستاريكا مجددا تأييدها لضرورة صون سلامة لبنان الإقليمية واحترام حدوده المعترف بها دوليا. وتؤكد كذلك أن الحل الشامل للصراع في الشرق الأوسط يتطلب أيضا إيجاد حل عادل ومتوازن لمشكلة الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل حاليا. ويأمل بلدنا في أن تطور المفاوضات البناءة في ذلك الاتجاه سيأتي مكملا وموحدا لعملية المفاوضات الجارية حاليا بين إسرائيل وفلسطين.

وأخيرا، يعتقد بلدي، بوصفه عضوا غير دائم في مجلس الأمن، أن هذه المناسبة مناسبة ملائمة لإعادة تأكيد سياسته التقليدية والتاريخية المؤيدة لإحلال السلام والأمن الدولي عن طريق الحوار والمفاوضات التي تضمن التنفيذ في الوقت المناسب لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والاحترام الكامل للقانون الدولي.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأطلب اليكم أن تنقلوا شكرنا إلى سلفكم، زميلنا وصديقنا السفير ماهوغو، ممثل كينيا، على الكفاءة والموهبة اللتين ترأس بهما أعمال المجلس في شباط/فبراير.

إننا جميعا نحمل ذكرى لا تُمحى لصورة المصافحة التي تمت في واشنطون في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بين رئيس السلطة الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيلي في ذلك الوقت، السيد اسحق رابين الذي اغتيل بطريقة تنم عن الجبن في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

ذلك اليوم شهد العالم بأسره الحدث الذي تجاوزت أهميته التاريخية الحدود الجغرافية للشرق الأوسط ومصير الشعبين المعنيين. وشعرنا حينها أننا كنا نعيش لحظة رائعة إذ شهدنا بأم أعيننا فعلا نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية الأليم. واعتقدنا بأن صفحة جديدة قد فُتحت تحمل بأحرف عريضة عبارة "السلام والمصالحة والتعايش" - كلمات غابت لفترة طويلة عن الحوار الإنساني اليومي في ذلك الجزء من العالم لأن أصوات المدافع والانفجارات العشوائية للقنابل قد صمَّت آذان الشعبين.

ولم يكن لآمالنا حدود. واعترتنا الدهشة إذ وجدنا أنفسنا نحلم بالصداقة والوئام بين الشعبين العربي والإسرائيلي. وكنا نؤمن بالانسحاب الكامل لقوات الاحتلال وبإنهاء الأعمال القتالية التي تسببت لفترة طويلة في إراقة الدماء في ذلك الجزء من العالم وأغرقت في غياهبها الكثير جدا من الأسر في كلا الجانبين والتي تجللت في أثواب الحداد. وكنا نعتقد أن أسباب قتل المرء للآخر ومواصلة الحرب لا يمكن أن تصمد أمام الحس السليم وأنها ستصغي بالتأكيد إلى صوت العقل. وكنا نأمل أن نرى في أفق يلفه سواد المرارة واليأس الكبيرين بزوغ فجر جديد يضيء وهجه قلوب وعقول الجميع في منطقة شهدت هذا الحزن.

ويقينا كنا نعرف أن بناء السلام لم يكن سهلا وأن صعوبات كبيرة يمكن أن تنطوي عليها هذه المهمة. ولكن تم تذليل الكثير من العقبات وقد تحقق الكثير جدا من التقدم منذ انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ لدرجة أننا شعرنا بالأمان في إيماننا بأن السلام قد أصبح الآن ممكنا وفي متناول أيدينا.

وكما هو الحال في أي عملية من هذا القبيل ثمة حاجة إلى حسن النية والتصميم للتغلب على أوجه عدم اليقين المتأصلة في تعقد النزاع. وما لم يُفهم فهما كاملا ما هو في الميزان حقا والمصير المشترك الذي يوحّد

شعوب الشرق الأوسط لا يمكن إحلال السلام الدائم في منطقة توالت عليها عقود من الاستبعاد والكراهية تركت جروحا يصعب التئامها.

إن التاريخ الحديث يعلّمنا أن الشجاعة السياسية الكبيرة وحب الخير للإنسان لازمان للتغلب على التحيز والخوف اللذين يولدان فينا الخوف من "الآخرين". ومن واجب جميع الساسة والقادة مقاومة الضغط الذي ينم عن قصر النظر ورفض هيمنة السياسات التي لا تحركها سوى دوافع سياسية.

إن قرار الحكومة الإسرائيلية بإقامة مستوطنات يهودية جديدة في القدس الشرقية يتعارض مع روح السلام السائدة حاليا في المنطقة ويشكل عقبة إضافية أمام تهيئة مناخ من التفاهم والمصالحة والتسامح الديني في تلك المدينة القديمة المقدسة العزيزة على الأديان التوحيدية العظيمة الثلاثة في العالم. ولا بد لنا أن نتذكر الطابع المقدس للقدس لكي نفهم على نحو أفضل مشاعر الخلاف والمعارضة التي أفرزها هذا القرار الذي هو علاوة على ذلك قرار غير شرعي، إذ أنه يتجاهل تجاهلا كاملا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا يمكن تغيير مركز القدس دون استثارة استنكار المجتمع الدولي. فالتدابير التي قررت اتخاذها الحكومة الإسرائيلية زادت من الاجحاف الذي ما برح أبناء القدس الشرقية ضحية له بالفعل إذ اُخرجوا من ديارهم لإفساح مكان للوافدين الجدد. وإن التغيير الديمغرافي والاختلال الاجتماعي الناجمين قد فاقما من حدة التوتر وعمقا الاختلافات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين.

وللحكومة الإسرائيلية أن تتحلى بضبط النفس وأن تحترم حقوق الفلسطينيين، الذين صودرت ممتلكات الكثير منهم ويعيشون في أحوال لا تطاق وتنتهك فيها حقوقهم. وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لا بد لإسرائيل أن تنهض بمسؤولياتها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال. إن تشييد مساكن يهودية جديدة في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية، في منطقة جبل أبو غنيم حيث يقطنها العرب على الدوام، ينم عن استفزاز سخيف لأنه يتم في ذات الوقت الذي بدأت فيه مرحلة جديدة من المفاوضات غِبّ الاتفاق الأخير بشأن الخليل. ولا بد للحكومة الإسرائيلية أن تعدل عن قرارها لأن مركز القدس وجميع المسائل المتصلة به يجب أن تكون موضوع مناقشات تُجرى في إطار دينمية السلام الجارية بالفعل.

وما برح المجتمع الدولي منذ عقود يلتمس حلا للنزاع في الشرق الأوسط. وإذا ما أريد التوصل إلى تسوية حاسمة ودائمة لا بد أن تؤدي هذه التسوية إلى تمتع الفلسطينيين تمتعا كاملا بجميع حقوقهم. إن عملية السلام - التي أشرنا بالفعل إلى بعض تقلباتها لإبراز مدى ضرورة تعزيزها - لا بد من أن تستمر على الشروط التي وافقت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. ويجب الإبقاء على الوتيرة والجدول الزمني؛ ويجب فعل كل شيء بغية ضمان مراعاة حقوق جميع الأطراف مع احترام مبادئ العدالة والإنصاف. إن رفاه السكان اليهود في القدس لا يمكن تحقيقه على حساب إخراج الفلسطينيين من أراضيهم. وقطعا لا بد لنا من أن نصحح الاختلالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي سببها ثلاثون عاما من الاحتلال.

إن إنهاء الأعمال القتالية في الشرق الأوسط، كما هو الحال في كل مكان آخر، لا يعني العودة إلى السلام. فذلك يتطلب التزاما مخلصا وقدرات استثنائية، وليس أقلها الشجاعة السياسية. هل سيكون القادة الإسرائيليون على استعداد للالتفات إلى دعوة مجلس الأمن والعمل وفقا لها؟

وترى غينيا - بيساو أن عملية السلام يجب أن تستمر ويجب أن تحظى بتأييد قاطع من لدن المجتمع الدولي. ولا بد للسلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أن تسعيا إلى تذليل جميع العقبات لتحقيق سلام حاسم يقوم على احترام الحقوق الثابتة للجميع.

إن تاريخ الشرق الأوسط سيسجل التضحيات البطولية التي قدمها الذين لم يترددوا في التغلب على تحيزهم والتصدي للجهل وتعصب المتطرفين من جميع المشارب ليبينوا لنا الطريق الذي يجب أن نسلكه ألا وهو طريق الحوار والتفاوض وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. التي ما برحت الأمم المتحدة تؤيدها بقوى وتنشدها شعوب المنطقة منذ فترة طويلة.

ولا بد أن نأمل في أن تظل التضحيات الكبيرة للذين قدموا أرواحهم في سبيل قضية السلم في ذلك الجزء من العالم مصدر هدي وإلهام للقادة السياسيين والشعوب في المنطقة في مسعاهم من أجل السلام والعدالة وتوفير حياة أفضل للجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ، ومن خلالي إلى السفير ماهوغو.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع اليوم في لحظة تحمل أملا عظيما وتحديا كبيرا في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن يرقى الشك إلى العملية الرائعة التي حققها الطرفان في محادثتهما حتى اليوم.

ففي كانون الثاني/يناير، بعد مفاوضات مكثفة، توصلت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الخليل، وهذه من بين أكثر المسائل إثارة للخلاف والفرقة التي بحثها الطرفان حتى الآن. إن ذلك الاتفاق قد نفذ الآن واتفق على خريطة طريق للتقدم في المستقبل بشأن مسائل مثل مزيد من إعادة الانتشار ومطار غزة والممر الآمن والمسائل الاقتصادية.

وفي شباط/فبراير، قامت حكومة اسرائيل بالوفاء بالتزامها بإطلاق سراح عشرات النساء الفلسطينيات السجينات في تدبير آخر لاحترام اتفاقات سابقة وبناء الثقة. ونتوقع من الأطراف تماما في الأسابيع والشهور المقبلة أن تتخذ خطوات أخرى تستهدف دفع عملية السلام، بما في ذلك إجراءات إعادة وزع اسرائيلي جديدة من مناطق الضفة الغربية.

وتؤكد هذه التطورات أن الأطراف تحتفظ بالإرادة، والقدرة على التحرك قدما والالتزام بذلك، رغم العقبات الهائلة التي تواجهها. والأهم من ذلك أن هذه الانجازات قد تحققت لأن الأطراف ظلت مخلصة للمبدأ الواحد الأهم الذي قامت عليه عملية مدريد: ألا وهو أنه ليس هناك بديل للمفاوضات المباشرة بين الأطراف.

ولسوء الطالع، لا يتفق القرار المعلن عنه من جانب حكومة اسرائيل بشأن بناء مستوطنة هار حوما المقترح في القدس الشرقية مع التقدم الذي أحرزته الأطراف حتى الآن. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء القرار الذي أعلنته حكومة اسرائيل. وكما قال الرئيس كلينتون يوم الاثنين، لقد كانت الولايات المتحدة تفضل ألا يتخذ قرار هار حوما. ونعتقد أن هذا القرار يقوض الثقة والاطمئنان اللذين تمس الحاجة إليهما إذا أريد تحقيق سلم دائم.

ونحن نعرف حساسية مسألة القدس، ولأن الثقة المتبادلة لازمة لتناول مسائل المركز الدائم فضلنا ألا يتخذ هذا القرار.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية أيضا. ويجب أن نحترم إرادة الأطراف للتحرك معا الى الأمام والتزامها بذلك على طريق المفاوضات الذي اختارته. ويجب أن نقدم تشجيعنا ودعمنا في كل منعطف، تماما كما تفعل الجمعية العامة في كل سنة في قرارها السنوي دعما لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتشاطر جميع الأطراف هدف إيجاد طرائق لدفع عجلة السلام. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات بشأن المركز الدائم، التي ستبدأ في وقت لاحق من هذا الشهر. ويجب أن نشعر بحساسية خاصة إزاء أي تدخل فعلي أو ضمني في هذه المفاوضات. فهذا التدخل لا يمكن إلا أن يثير الريبة ويؤدي الى التشدد في المواقف لدى الطرفين كليهما، مما يجعل إحراز التقدم أكثر صعوبة. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا المضمار.

وأعتقد أننا جميعا في هذه الغرفة نريد نفس الأشياء. إننا نريد أن نرى تقدما متواصلا في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونريد أن نشجع الأطراف على حل خلافاتها مباشرة، فيما بينها، دون اللجوء الى القوة أو التهديد بالعنف. وهدفنا هو تحقيق تسوية عادلة، وشاملة للصراع في الشرق الأوسط. واسمحوا لي بأن أكرر وجهة نظرنا بأن من الأهمية بمكان أن تظل الأطراف والمجلس تركز على ضرورة إدامة التقدم صوب هذا الهدف وتحسينه. وفي هذا الوقت، الذي من المقرر أن تستأنف فيه مفاوضات المركز الدائم، يجب علينا أن نحجم عن اتخاذ أي إجراء يجعلنا ننحرف عن هذا الهدف، مما يجعل مهام الأطراف أكثر صعوبة.

ويجب أن يبقي المجلس هذه الأهداف الطويلة الأجل قيد نظره ونحن ننظر في الخطوات التي تنتظرنا. ونحن باعتبارنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نسعى إلى مساعدة الأطراف على بناء مستقبل سلمي ومزدهر وآمن في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لبولندا.

إنني إذ أتكلم في نهاية هذا الجزء من جلسة اليوم، وإذ نشاطر الكثير من وجهات النظر والآراء التي أعرب عنها حتى الآن أعضاء المجلس، وإذ نعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به وفد هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أقصر بياني على عرض العناصر الأساسية للموقف البولندي بشأن الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة.

أولا، نعتقد أنه لا يوجد بديل لعملية السلام في الشرق الأوسط. ولهذا، ترحب الحكومة البولندية بكل مظهر من مظاهر التقدم في مفاوضات السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، كما كان الحال في الإبرام الناجح لاتفاق إعادة انتشار الجنود الإسرائيليين من الخليل. ومن الأمور البالغة الأهمية أن عملية السلام برمتها يجب أن تنفذ بيسر وبطريقة تساعد على تعزيز الثقة فيما بين الأطراف. وهذا هو السبب الذي من أجله نشجع الأطراف على التقيد الصارم بالاتفاقات المبرمة بالفعل ومواصلة جهودها من أجل دفع عملية السلام.

وثانيا، إننا نتمسك بالرأي بأن جميع الأطراف يجب أن تمتنع عن أي عمل يمكن أن تكون له آثار سلبية على عملية السلام. وأن القرار الأخير الذي اتخذته حكومة إسرائيل بالموافقة على بناء مستوطنة جبل أبو غنيم/هار حوما في القدس الشرقية، ستشكل خطرا على المستقبل السلمي للمنطقة إذا تم تنفيذه. وننضم صوتنا إلى الآخرين في مناشدة الحكومة الإسرائيلية لإعادة النظر في موقفها. ويجب أن تُحترم الالتزامات والتعهدات الدولية الحالية. ويكتسي هذا أهمية قصوى عشية استئناف مفاوضات المركز النهائي.

وثالثا، تدرك الحكومة البولندية الجهود التي تقوم بها عدة دول والهادفة إلى إزالة التوتر الحالي وحماية إنجازات عملية السلم. ونرحب بهذه المبادرات ونؤيدها، ونهيب بالأطراف أن تتعاون.

وأخيرا، إن الحكومة البولندية مقتنعة بأن مجلس الأمن يجب أن يرسل رسالة مناسبة للأطراف ليؤكد من جديد اهتمامه بالحالة في الأراضي العربية المحتلة ويدعوها إلى التغلب على المأزق الذي وجدت عملية السلام نفسها فيه في الأيام الأخيرة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت الآن رسالة من ممثل الفلبين يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مابيلانغان (الفلبين) مقعدا بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنعقد جلسة مجلس الأمن اليوم في لحظة حرجة من عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد شهدت السنة الماضية مصاعب خطيرة في هذه العملية كان يبدو أنه قد تم التغلب عليها بعد فترة طويلة. وكان توقيع بروتوكول الخليل في كانون الثاني/يناير وتنفيذه العاجل أمرا طال انتظاره، وتأكيدا عمليا من جانب الأطراف لالتزامها باتفاقات أوسلو. وقد شعرنا بالامتنان لأن الأطراف أبدت مرة أخرى القدرة على تجاوز الخلافات وإبرام الاتفاقات. وتستحق الولايات المتحدة ثناء خاصا على دعمها النشيط خلال عملية المفاوضات هذه.

وما تبع ذلك من تشكيل فرقة مراقبين متعددة الأطراف في الخليل، مؤلفة من أفراد من إيطاليا وتركيا، والدانمرك، وسوازيلند، والسويد، والنرويج، أكد أيضا الدعم الدولي الذي لا يتزعزع للأطراف في سعيها الى السلم. وباستئناف المحادثات في الشهر الماضي بشأن المسائل المعلقة في الاتفاق المؤقت، استعيد الزخم المفقود، وأعيد بناء الثقة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي ضوء هذه الخلفية، تشعر النرويج بقلق عميق إزاء القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم/هار حوما في القدس الشرقية. والأنشطة الاستيطانية هذه لا تتعارض مع

المركز القانوني الحالي للقدس الشرقية فحسب ولكن أيضا مع روح اتفاقات أوسلو. وفي هذا المنعطف الحرج لعملية السلام، حيث من المقرر أن تبدأ المفاوضات بشأن مسائل المركز النهائي في وقت قريب، يصبح تحلي الأطراف بضبط النفس أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ولذا فإن سلطات بلدي تحث الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر في قرارها. وندعو كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى الكف عن أي أعمال يمكن أن تغير الواقع على الأرض وبالتالي تجهض نتائج المفاوضات بشأن الوضع النهائي للقدس.

وبدلا من إصدار القرارات الانفرادية السيئة ينبغي للطرفين الآن أن يشجعا التفاهم بين الشعبين ويدفعا المفاوضات نحو تسوية سلمية. وإننا نعتبر ذلك التزاما أخلاقيا وسياسيا لهما. ومن ثم يتوقع المجتمع الدولي أن يسير الطرفان في مسار التحدي الذي حدده إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة له. ولئن بقيت المشاكل الصعبة فإن المكافأة ستكون سخية من حيث آفاق السلام الدائم والرخاء الاقتصادي والرفاه للشعبين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعرب الحكومة التركية عن قلقها الشديد إزاء القرار الأخير للحكومة الإسرائيلية بالموافقة على مشروع بناء المساكن في منطقة جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية، تحديا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وإذا كانت تـُحلي قرارها بالموافقة المتزامنة على مشاريع إنشاء مساكن متفرقة للسكان العرب بالقدس فإن كل إنسان يدرك أن الحكومة الإسرائيلية تنظر إلى هذا المشروع بوصفه طريقة لإجهاض نتائج المفاوضات بشأن الوضع النهائي وخاصة بشأن مستقبل المدينة المقدسة - لدى الديانات التوحيدية الثلاث جميعها.

ولا تزال الأحداث المأساوية التي وقعت في أيلول/سبتمبر الماضي، في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية المتعلق بأحد المواقع المقدسة - في القدس أيضا - ماثلة في أذهاننا. وكان الأحرى أن تستفيد الأطراف المعنية جميعا من سلسلة ردود الفعل التي أثارها قرار فتح نفق أثري يمر تحت مجمع المسجد الأقصى، بالنسبة لما يجب تجنبه في هذا الوقت العصيب.

فالإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تجلب الآثار السلبية على العملية السلمية يجب تجنبها مهما كان الثمن. ولقد تحقق الكثير حتى الآن على طريق صنع السلام بين العرب والإسرائيليين مما أدى مؤخرا إلى البروتوكول المتعلق بالخليل، وأخيرا إلى تمهيد الطريق أمام محادثات الوضع النهائي التي ستشمل أيضا التفاوض على مستقبل القدس الشريف. وفي الوقت الذي فتح فيه الالتزام الذي أبدته الحكومة الإسرائيلية بالتقيد بمعايير عملية السلام باب الأمل من جديد في مستقبل الشرق الأوسط، يأتي قرار السماح بالبناء في منطقة جبل أبو غنيم ليؤدي مجددا إلى مشاعر القلق العميق حول نجاح هذه العملية. وأي قرار يمكن أن يؤثر على نتائج مباحثات الوضع النهائي ينبغي الامتناع حتى عن النظر فيه قبل الاختتام الناجح للمباحثات.

فإلى متى يمكن أن يستمر هذا التذبذب قبل أن تتلقى العملية ضربة قاصمة لا تبرأ بعدها؟ إن ما يتعرض للخطر ليس مستقبل القدس الشريف فحسب وإنما أيضا مستقبل العملية السلمية لمنطقة الشرق الأوسط برمتها. وفي هذا السياق أود أن أعيد التأكيد على تأييد تركيا الذي لا يتزعزع لعملية سلام الشرق الأوسط وإيمانها بها، فهذا هو المسار الرشيد الوحيد في نظرنا نحو التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف نتوقع أن يسهم الطرفان إيجابيا في هذه العملية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ولذلك تحث حكومتي حكومة إسرائيل على إعادة النظر في سياستها القاضية باستئناف هذه الأنشطة الاستيطانية في جبل أبو غنيم والمناطق المحتلة الأخرى، وعكس اتجاه هذه السياسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل لبنان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن تهنئة وفد بلادي لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ولا يفوتني أن أنوه بالجهود التي بذلها سلفكم الممثل

الدائم لكينيا أثناء توليه رئاسة المجلس الشهر الماضي.

أود أن أعرب للمجلس عن قلقنا البالغ بسبب استمرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في اتباع سياسات واتخاذ إجراءات غير شرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس وفي الجولان العربي السوري المحتل، وبشكل خاص الاستمرار في بناء المستعمرات الإسرائيلية، وهو ما يعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، كما يعد انتهاكا للقرارات الأربعة والعشرين لمجلس الأمن المتعلقة بالاستيطان، ولقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الصدد، بالإضافة إلى ما يشكله من تهديد خطير لعملية السلام برمتها.

كان أملنا، مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، ووضع المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أن ينبلج فجر جديد في منطقتنا، فيسود السلام العادل والدائم والشامل. وانخرطنا كعرب في هذه العملية بكل إخلاص. لكن استمرار الذهنية الاستيطانية الإسرائيلية وسياسة التوسع ومصادرة الأراضي أنهك تلك الآمال. وجاءت الحكومة الإسرائيلية الجديدة لتوجه ضربة شبه قاضية لتلك الآمال، حيث أعلنت صراحة نكوصها عن الالتزامات التي قامت عليها عملية السلام؛ وجعلت عمليات الاستيطان جزءا أساسيا من أولوياتها السياسية؛ ورفضت معاودة المفاوضات السلمية، التي كانت جارية رغم كل العوائق، على الأسس التي بدأت عليها هذه المفاوضات؛ وشرعت بإجراءات خطيرة جديدة لضم القدس الشرقية.

وعليه نعود اليوم مجددا وللمرة الثالثة خلال السبعة أشهر الأخيرة الى مجلس الأمن مع التركيز بشكل خاص على السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في مدينة القدس الشرقية المحتلة والهادفة الى تكريس محاولات تغيير مركز هذه المدينة القانوني وتركيبها الديمغرافي. فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية منذ بضعة أيام عن قرارها ببناء مستعمرة جديدة تضم ٦٥٠٠ وحدة سكنية جنوب القدس الشرقية وتحديدا في منطقة جبل أبو غنيم. ويأتي هذا في إطار سلسلة من الإجراءات الإسرائيلية المماثلة شملت مثلا إعلان النية عن بناء مستعمرة أخرى في منطقة رأس العامود داخل الحدود البلدية الأصلية للقدس الشرقية. بالإضافة الى ذلك قامت السلطات الإسرائيلية بهدم المبنى العائد لجمعية برج اللقلق داخل سور البلدية القديمة مقدمة لبناء مستعمرة أخرى في مكانها.

كل ذلك يمهد لحملة ترحيل تدريجي للفلسطينيين العرب من القدس. لقد حذرنا باستمرار من أن مثل هذه السياسات والإجراءات التوسعية الإسرائيلية غير المشروعة في القدس هي على أعلى درجة من الخطورة، نظرا لأن لمدينة القدس أهمية مركزية بالنسبة للعالم العربي والعالم الإسلامي والعالم المسيحي بالإضافة الى أهميتها للمجتمع الدولي وللديانات السماوية الثلاث.

كذلك فإن السلطات الإسرائيلية ما زالت تحتفظ بالنفق الموجود تحت الحرم الشريف مفتوحا بالرغم من قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦) بهذا الشأن.

وانطلاقا من ذلك فإننا نؤكد على ما يلي: أولا، تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني الذي يرفض الخضوع للاحتلال مهما كانت قوة هذا الاحتلال. ثانيا، إن المشكلة الراهنة ليست طارئة وإنما هي نتيجة للذهنية وللسياسة الاسرائيلية السائدة وعليه فإن مواجهة المشكلة تتطلب موقفا واضحا من المجتمع الدولي الممثل في مجلسكم الموقر يؤكد لحكومة اسرائيل بوضوح رفضه المطلق لعمليات ضم الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية ولعمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

إننا عندما نطالب بذلك فإنما نخدم بصدق مستقبل السلام في المنطقة. فالتساهل مع حكام إسرائيل جلب الدمار والعنف للسكان العرب والاسرائيليين معا. كما أن موقفنا ينسجم مع قرارات المجلس السابقة وكل قرارات الشرعية الدولية الأخرى. وينسجم أيضا مع المفهوم الأسمى للقانون الدولي الذي يبقى اللبنة الأساسية لركيزة العالم الحضاري القائم اليوم.

إننا نعتبر أن من واجب المجلس أن يعمل لتطبيق أحكام الميثاق والقرارات التي تبناها سابقا بالمعيار الواحد الذي يعتمده في أماكن أخرى من الشرق الأوسط والعالم. ولا ننسى قرارات المجلس ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٦ (١٩٧٥) التي اعتبرت جميع الاجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي قامت بها اسرائيل في القدس غير شرعية وباطلة.

إننا نطلب قرارا يعبر بوضوح عن رفض المجتمع الدولي ومعارضته لسياسة إسرائيل وإجراءاتها ضم القدس وتوسيع المستوطنات. ونريد أن يتضمن القرار أمرا بإجراءات محددة لإلزام اسرائيل بالشرعية الدولية. كما أننا نطالب بموقف واضح يعكس إصرار المجتمع الدولي على متابعة عملية السلام وفقا لمبادئ مدريد لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام. إنكم مطالبون بتحمل مسؤولياتكم التاريخية فالوقت الذي يمر ليس في مصلحة السلام وما يحدث في المنطقة ينذر بشرر لن يصيب أهل المنطقة فحسب.

ثالثا، إن حجة الأمن التي يقدمها الاسرائيليون دائما كمبرر لإجراءاتهم الاستيطانية والتوسعية، والتي جاءت الحكومات الاسرائيلية على أساسها، أثبتت فشلها فتلك الإجراءات أدت الى تصعيد العنف وزيادة التوتر بين العرب والاسرائيليين. وأي سلام يمكن أن يقوم طالما استمر الاحتلال؟ إن سلام الواقع المفروض بالقوة لا يعيش ولا يقوم ومصيره الفشل الذريع. إن السلام الحقيقي بين أيدينا بشرط أن نعمل له على الأسس التي ارتضيناها جميعا له. هذه الأسس التي وضعناها معا في مدريد وأهمها الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بحذافيرها التي تؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والجولان حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك ضرورة الانسحاب من لبنان حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولية وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). إن الإجراءات المبتورة المتخذة في إطار عملية السلام يجب ألا تحرر اسرائيل من ضغوط الرأي العام والمجتمع الدولي وألا يمكنها من السير قدما في مشاريعها الاستيطانية الجارفة.

رابعا وأخيرا، إننا نتطلع الى الدولتين راعيتي عملية السلام في الشرق الأوسط للعب دور هام لإقناع اسرائيل بإلغاء قرارها الاستيطاني في جبل أبو غنيم والتراجع عن سياساتها الاستيطانية والإقلاع عنها نهائيا والسعي لتحريك عملية السلام برمتها ومعاودة هذه العملية من النقطة التي وصلت إليها وانطلاقا من مبادئ مدريد وقاعدة الأرض مقابل السلام على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

المطلوب اليوم بإلحاح أن يعمل راعيا عملية السلام لدفع هذه العملية وفقا للمبادئ التي تم الاتفاق عليها في مدريد بغية التوصل الى سلام شامل ودائم وعادل في المنطقة. إننا نتوجه كذلك وعبر هذا المجلس الى كافة الجهات الفاعلة للعمل الجاد والقيام بالمساعي الحاسمة الحثيثة لإقناع اسرائيل بالعودة الى مرجعية مدريد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليمن. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، واثقا بأنكم ستسيرون أعمال المجلس على أحسن وجه. كما أود أن أشكر سلفكم سفير كينيا لحسن إدارته لأعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في ظل تطورات خطيرة تنذر بتهديد الأمن والسلام وإعادة منطقة الشرق الأوسط الى دوامة الصراع والتوتر وعدم الاستقرار. فقرار الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٦ شباط/فبراير ببناء حي استيطاني يهودي على جبل أبو غنيم جنوب مدينة القدس العربية هو بمثابة تفجير أزمة حادة ذات عواقب وخيمة على عملية السلام التي ما فتئت تتعرض لهزات قوية منذ مجيء الحكومة الحالية.

إن قرار الحكومة الاسرائيلية آنف الذكر يعتبر خرقا صريحا للمبادئ التي قامت على أساسها عملية السلام ولكافة القوانين والقرارات الدولية، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والتي أكدت على عدم شرعية الاستيلاء على الأرض بالقوة واعتبرت جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها اسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأرض والأملاك إجراءات لاغية وباطلة ولا يمكن أن تغير من وضع مدينة القدس.

ومن جانب آخر فإن الإجراءات الإسرائيلية تعتبر مناقضة لروح ونصوص اتفاقات السلام الموقعة بين اسرائيل والجانب الفلسطيني.

ليس ذلك فحسب، بل إن تلك الإجراءات تعتبر استباقا لمفاوضات المركز النهائي ومحاولة لفرض الأمر الواقع بالنسبة لأهم القضايا المتمثلة في القدس الشريف.

عندما وجهت المجموعة العربية مذكرتها الى مجلس الأمن قبل أن تتخذ إسرائيل قرارها ببناء مستوطنة

جديدة، كانت تأمل أن يقوم المجلس بعمل وقائي لحمل إسرائيل على التوقف عن مشروعها لبناء مستوطنة على جبل أبو غنيم. ولكن مجلس الأمن لم يتحرك بالسرعة المطلوبة. أما الآن، وقد أقرت الحكومة الإسرائيلية بناء المستوطنة، بل واستعدت لاستخدام القوة لتنفيذ قرارها ذلك، فإن مجلس الأمن مطالب باتخاذ قرار واضح يؤكد من جديد عدم شرعية الاستيلاء على الأرض بالقوة، ويدعو إسرائيل لإلغاء قرارها والتوقف عن أي أعمال استفزازية تهدد عملية السلام وأمن المنطقة معا.

إن موقف الجمهورية اليمنية إزاء قرار إسرائيل ببناء مستوطنة جديدة يتلخص في التصريح التالي الصادر عن وزارة الخارجية في صنعاء:

"تتابع الجمهورية اليمنية بقلق بالغ قرار إسرائيل بناء حي يهودي جديد في القدس الشرقية المحتلة والذي يمثل تصعيدا جديدا من جانب إسرائيل لخلق أجواء التوتر في المنطقة، وتعبيرا عن النوايا الإسرائيلية المبيتة والسيئة لنسف عملية السلام وزرع العراقيل أمامها، ناهيك عما يمثله من تنصل من كل الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع العرب من أجل المضي في مسيرة السلام.

"إن هذا الاستفزاز والتصعيد الإسرائيلي الجديد لا يساعد على خلق أجواء الثقة، بل يدفع المنطقة مرة أخرى الى أجواء المواجهة وعدم الاستقرار.

"إن الجمهورية اليمنية، إذ تعبر عن إدانتها واستنكارها الشديد لهذا الإجراء الإسرائيلي، فإنها تهيب بمجلس الأمن الدولي وكافة الدول المهتمة بمسيرة إحلال السلام في المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، الى ممارسة الضغط على إسرائيل للتراجع عن هذا القرار الاستفزازي الخطير.

"وتؤكد الجمهورية اليمنية مرة أخرى موقفها الثابت من مسيرة السلام بأهمية إحلال السلام العادل الشامل الذي يقوم على أساس استعادة الحقوق العربية المشروعة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان.

"إن أنظار العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، تتجه نحو مجلس الأمن، آملة أن يستعيد مجلس الأمن اهتمامه وأن يضطلع بمسؤولياته نحو الدفع بعملية السلام على قاعدة القرارات الأساسية التي اتخذها والتي تشكل المرجعية الأساسية في جميع الاتفاقات، بما في ذلك الاتفاقات بين إسرائيل والجانب الفلسطيني. وإننا نهيب بالمجلس للتحرك السريع لإيقاف مخاطر المواجهة والعنف والدفع بعجلة السلام الى الأمام".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أدعوه ليشغل مقعدا الى طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد كا (السنغال) رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في البداية اسمحوا لي، السيد الرئيس، بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأنا على يقين بأن أعمال المجلس ستكلل بالنجاح بفضل قيادتكم الحكيمة. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ سلفكم السفير ماهوغو ممثل كينيا الدائم على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٧.

كما أتوجه بالشكر الى أعضاء المجلس الآخرين لإتاحتهم لي هذه الفرصة بصفتي رئيسا للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للمشاركة في هذه المناقشة الهامة المكرسة للنظر في قرار السلطات الإسرائيلية القاضي ببناء وحدات سكنية للمستوطنين اليهود في منطقة جبل أبو غنيم في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية.

تأسف لجنتنا بشدة لهذا القرار الذي يعد خرقا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة، وللعديد من القرارات ذات الصلة التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة في فلسطين المحتلة. وجاء هذا القرار في وقت غير مناسب بشكل خاص، بعد أن توصلت الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية الى الاتفاق في ١٥ كانون الثاني/يناير على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل. وذلك الاتفاق، الذي اعتبره المجتمع الدولي حدثا رئيسيا، كان قد أعطى قوة دفع جديدة لعملية السلام.

ويناقض قرار الحكومة الإسرائيلية روح ونص إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي، التي وقع عليها كل من الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كما يناقض الاتفاقات التي أبرمت بعد ذلك، وخاصة الاتفاق المرحلي الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

يضاف الى ذلك، أن هذا القرار الذي اقترن بإغلاق أربعة مكاتب فلسطينية في القدس الشرقية بالأمس يأتي في الوقت الذي ما زال فيه الجيش الإسرائيلي يغلق الأراضي الفلسطينية، ويؤخر انسحابه من بعض قطاعات الضفة الغربية، مما يعرض استمرار عملية السلام للخطر. ولما كانت هذه التدابير قد اتخذت قبل بدء المرحلة الجديدة من المفاوضات حول القدس، فإنها تبدو كنوع من فرض سياسة الأمر الواقع. وبإيجاز، إن هذا القرار يزعزع الثقة بمسيرة السلام برمتها، وقد خلق توترات لا داعي لها في المنطقة في هذه المرحلة الحرجة من مفاوضات المركز النهائي للأراضي الفلسطينية.

وهذه المحاولة الجديدة الهادفة الى تهويد القدس، والتي جاءت بعد محاولة أيار/مايو ١٩٩٥، والمصادرات العديدة للأراضي الفلسطينية لإقامة المستوطنات الإسرائيلية أو توسيع القائم منها، أدت مجتمعة الى استنكار عام من قبل المجتمع الدولي وألهبت المشاعر.

إن راعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أدانوا كلهم بالإجماع هذه السياسة. ومنظمة الوحدة الأفريقية، التي كان مجلسها الوزاري منعقدا وقت اتخاذ القرار الإسرائيلي، اعتمدت أيضا قرارا يعبر عن مخاوف المجتمع الدولي.

وتنضم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على لساني، إلى هذا التحرك الواسع النطاق بغية الطلب إلى الحكومة الاسرائيلية بإلحاح أن تمتنع عن تغيير المعالم المادية والتكوين السكاني والهياكل المؤسسية لمدينة القدس ومركز الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهي تطلب إلى إسرائيل أن تنفِّذ بسرعة وبالكامل قبل كل شيء الاتفاقات التي أبرمتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالفعل وذلك بغية تهيئة الظروف اللازمة لتسوية عادلة ودائمة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

وتعتقد اللجنة أن المطلوب حقا وجود إرادة سياسية حقيقية لإعادة إطلاق عملية السلام ولمنع تردي الحالة الراهنة على نحو إضافي الأمر الذي يؤدي إلى المساس بالجهود التي يبذلها أشخاص عديدون ذوو نية حسنة بغية إحلال عهد من السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وكما أكد مجددا المتكلمون من قبل على نحو راسخ، فإنه لا بديل إطلاقا من الاتفاقات التي أبرمت بالفعل لو رغبنا في تحقيق المصالحة والتوصل إلى مصالح مشتركة وتحقيق الرغبة في الحياة المشتركة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولقد أظهر التاريخ لنا على مدى قرون أن المحاولات المبذولة لفرض مطالب بالقوة البحتة ليس مآلها إلا إلى حمَّام دماء ومآلها عادة إلى الفشل. وكلما أسرع القادة الإسرائيليون إلى الاعتراف بأن السلام والاستقرار يستندان إلى الحل التوفيقي وبأن المصالح المتبادلة وإقامة المشاركة لا يمكن فرضها من طرف واحد كان ذلك أفضل بالنسبة لجميع شعوب المنطقة. وإن سياسات المحتل ومواقفه وإنكار حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة أمور لا تتفق مع الجهود التي تبذل من أجل مواصلة مسيرة السلام الحالية.

إن أعضاء مجلس الأمن عندما دعوا إلى انعقاد هذه الجلسة أظهروا أن قرار الحكومة الإسرائيلية هو مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره. وتأمل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالتالي في أن يبيِّن المجلس للرأي العام العالمي عقد انتهاء هذا النقاش رغبته الثابتة في أن يُلغى القرار الإسرائيلي ببناء وحدات سكنية للمستوطنين اليهود في جبل أبو غنيم وإنهاء سياسة تهويد مدينة القدس المقدسة، هذه المدينة التي هي رمز للتعايش السلمي بين الشعوب والأديان.

لقد حان الوقت أن تتعلم جميع شعوب المنطقة التي أتت للعالم برسالات خارقة التعايش والاحترام المتبادل وتهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام يستفيد منه الجميع في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة المجلس، تعليق هذه الجلسة الآن.